

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية في ظل حزب
العدالة والتنمية 2002 الى يومنا هذا.

مذكرة مقدمة في إطار مقتضيات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص : دراسات متوسطة

إشراف الأستاذة:

د. برد رتيبة

إعداد الطالبتين:

- حجاز سعدية

- حاجي تينهان

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

مؤطرة ومقررة

عضوة مناقشا

- أ. عطيش يمينة

- د. برد رتيبة

- أ. تيباني وهيبة

السنة الجامعية: 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

(الإسراء: الآية 85)

إهداء



إلى من قال فيهما الخالق عزوجل: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا
إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ الوالدين العزيزين أطال الله في
عمرهما.

إلى كل إخوتي وأخواتي: طاهر وعبد الرحمن وأمين، صافية
وتسعدية، رشيدة، فاطمة، فائزة، صبرينة وسارة.

إلى روح جدتي وردية.

إلى كل زملائي في جامعة مولود معمري تيزي وزو.

إلى صديقاتي: كاهنة، صبرينة، وفاء، سيليا، صبرينة، سهام.

إلى من عملت معي بغير إتمام هذا العمل صديقتي العزيزة

تنهينان

سعدية 

إهداء



إلى مثلي الأعلى في الحياة، من كان ولا يزال معلّمي ومرشدي:
أبي الحبيب.

إلى من الجنة تحت قدميها، أمي منبع الحب والحنان.

إلى أخواتي إخوتي: فؤاد وماسينيسا وحسين، رديّة وابنها حميد
وثليلي وكل أفراد عائلتي.

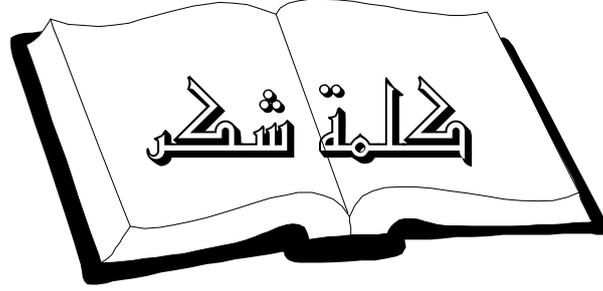
إلى روح جدتي باية.

إلى زملائي في جامعة مولود معمري تيزي وزو.

إلى صديقاتي وأصدقائي.

إلى من عملت معي بغيره إتمام هذا العمل صديقتي العزيزة
سعدية

تيزي وزو



اعترافاً بالفضل نتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى أستاذتنا المشرفة

الدكتورة برد رتيبة

التي أشرفت على هذه المذكرة، وتعهّدها بالتصويب، في جميع مراحل إنجازها، وزوّدتنا بملاحظاتها القيمة وتوجيهاتها التي على ضوئها سرنا حتى اكتمل هذا العمل. فجزاها الله عنّا كلّ خير كما نشكر اعضاء لجنة التحكيم لقبولهم مناقشة مذكرتنا.

كهنديان وسعدية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية التركية

• المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

– المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

– المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية

– المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية

• المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للنظام السياسي التركي

– المطلب الأول: فكرة تأسيس النظام التركي الجديد (المراحل)

– المطلب الثاني: الموقع الجيوستراتيجي لتركيا

– المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الخارجية التركية

الفصل الثاني: التوجيهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية

• المبحث الأول: حزب العدالة والتنمية

– المطلب الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية

– المطلب الثاني: المشاريع الإصلاحية لحزب العدالة والتنمية

– المطلب الثالث: مواقف وتحديات حزب العدالة والتنمية

• المبحث الثاني: التوجيهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية

– المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية التركية

– المطلب الثاني: العوامل والمتغيرات التي أثرت على الدول التركية

في الوطن العربي

– المطلب الثالث: معالم السياسة الخارجية التركية

الفصل الثالث: تركيا وقضايا الوطن العربي

• المبحث الأول: تركيا وجوارها العربي

- المطلب الأول: العلاقات العربية التركية بعد وقبل 2002
- المطلب الثاني: دوافع التحرك التركي الجديد تجاه العالم العربي
- المطلب الثالث: الدول التركي تجاه القضايا العربية
- المبحث الثاني: مستقبل العلاقات التركية
- المطلب الأول: منعطفات (التحديات والعوائق)
- المطلب الثاني: الأفاق المستقبلية

خاتمة

مقدمة

إن المتغيرات الإقليمية والدولية عقب نهاية الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفياتي، أظهرت ملامح جديدة لقواعد اللعبة الاستراتيجية، خاصة في ظل ما يسمى النظام الدولي الجديد والتي تزامنت مع تحول في المناخ السياسي الداخلي لتركيا، ومنه تحول تركيا إلي قوة إقليمية "تدعم" عمليات الاستقرار والسلام في مناطق جوارها الجغرافي، وأدت هذه التغيرات والتطورات إلى تشجيع تركيا على مضاعفة اهتمامها بمحيطها العربي والإسلامي في الإنغماس في قضايا وملفات طالما كانت منعزلة عنها.

عرفت تركيا توجهات جديدة بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذو توجه إسلامي إلى السلطة سنة 2002، وبداية علاقات جديد بين الجمهورية التركية والعالم العربي، والتحول في التوجهات الخارجية نحو منطقة الشرق الأوسط عن طريق تغيير السياسة الخارجية التركية وتوظيف نظرية العمق الإستراتيجي التي جاء بها " أحمد داود أغلوا " والتي ساهمت في رسم سياسة خارجية تركية جديدة عن طريق مبدأ تصفير المشاكل اتجاه دول المجاورة خاصة عالمي العربي والإسلامي والسعي إلى تحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والإهتمام بالقضايا العربية خاصة الثورات العربية التي شهدتها العالم العربي في السنوات الأخيرة وذلك لكسبهم والسعي إلى اللعب دور إقليمي محوري في المنطقة. وأن تكون فاعلا أساسيا في مسألة تسوية النزاعات والصراعات الإقليمية.

(1) التعريف بالدراسة واهدافها:

يندرج موضوع الدراسة ضمن مواضيع: تحليل السياسة الخارجية التي تعد جزءاً من أجزاء، العلاقات الدولية وهي تشكل مدخلاً أساسياً من مداخل فهم العلاقات الدولية. الموضوع الذي نحاول معالجته هو التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية اتجاه العالم العربي في عهد حزب العدالة والتنمية برئاسة "رجب طيب أردوغان" ومهندس رسم السياسة الخارجية التركية "داوود أغلو".

تهدف هذه الدراسة عموماً إلى:

- التعرف على طبيعة الجيوسياسية لتركيا.
- قراءة وتحليل في طبيعة العلاقات التركية بالجوار الإقليمي.
- قراءة وتحليل في أبعاد التوجهات الجديدة والسياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية.
- مستقبل العلاقات العربية التركية.

(2) دوافع إختيار الموضوع:

تتنوع دوافع إختيار هذا الموضوع وهي مرتبطة بجملة من الأسباب الموضوعية والعلمية والتي تدخل في إطار البحث العلمي وأخرى ذاتية تتعلق بالدراسة في حد ذاته.

• الأسباب الموضوعية:

- الأهمية العلمية التي يكتسبها هذا النوع من الدراسات التي تهتم بالبعد الإقليمي
- كون موضوع الدراسة موضوع حيوي يعالج التوجه الجديد التركي نحو العالم العربي في ظل حزب العدالة والتنمية، بذلك يهمننا مباشرة كطرف عربي في المعادلة.
- الرغبة بإثراء المكتبة البحثية بموضوع مرتبط بالتوجهات الجديدة التركية إتجاه الوطن العربي.

• الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الذاتي بالشأن التركي وتأثيراته على الوضع العربي وطبيعة تأثيرها إزاء القضايا العربية خاصة ما حدث في المنطقة الأونة الأخيرة، مع محاولة فهم الدور التركي الإقليمي.

(3) إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيسي المتعلق بكيفية فهم وتحليل التوجه التركي اتجاه المنطقة العربية. لقد أدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002، إلى إعادة صياغة توجيهات السياسة الخارجية التركية على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة الإنفتاح على المنطقة العربية، وحق رؤية براغماتية تخدم المصلحة القومية إنطلاقاً من تركيزها إزاء مختلف الدوائر الجيوسياسية، من هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم التوجيهات الجديدة التي عرفتھا السياسة الخارجية التركية اتجاه الوطن العربي في ظل حزب العدالة والتنمية؟

تتدرج تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة أبرزھا:

- ما طبيعة النظام السياسي التركي؟
- كيف أثر حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية وما هي المتغيرات والمبادئ التي ارتكزت عليها في رسم السياسة الخارجية التركية؟
- ما هي دوافع تركيا اتجاه الوطن العربي؟ وما موقفها من القضايا العربية؟
- ما هو مستقبل العلاقات العربية التركية؟

(4) فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: هناك علاقة بين الموقع الإستراتيجي لتركيا وتوجيهاته في رسم السياسة الخارجية التركية إقليميا ودوليا عامة والعربية خاصة.

الفرضية الثانية: علما عرفت منطقة تفاعلات جديدة وطرأت عليها تغيرات إستراتيجية كلما أفرز ذلك تجديد في الإستراتيجيات الملائمة لهذه التغيرات.

الفرضية الثالثة: كلما تحكمت تركيا في علاقاتها مع دائرة الدول العربية كلما كانت مؤهلة لبناء علاقات جديدة مع العالم الخارجي.

(5) حدود الدراسة:**• الحدود المكانية:**

تمتد الحدود المكانية لتشمل الموقع الجغرافي التركي لكنها لا تكتفي بذلك بل تتجاوزه الى المجال الحيوي والجيوسياسي الذي ينعكس من خلال التوجهات الجديدة لتركيا، بمنطقة الشرق الأوسط خصوصا والمنطقة العربية عموما، وتمتد الحدود المكانية لتشمل المجال التقليدي للامتداد التركي الموروث عن الامتداد العثماني في الوطن العربي.

• الحدود الزمانية:

تمتد الجود الزمانية للدراسة بداية من مجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة 2002، الأمر الذي اثر ايجابا على السياسة الجديدة التركية في ظل حزب العدالة والتنمية الى يومنا هذا.

(6) منهجية الدراسة:

تتطلب دراسة أي موضوع من أسس منهجية لتوجيه الباحث، لذلك إستدعت طبيعة الموضوع ضرورة إستخدام مجموعة من المناهج نظرا لاهميتها في تحليل الموضوع المعالج، لذلك في دراستنا هذه سوف نتبع منهجين لان الدراسة التي ستقوم بها تتطوي على جانب التوجه

التركي الجديد، وبالتالي فمن الضرورة المنهجية إحداث التوازن المطلوب في فصول الدراسة ومباحثها والتي تستوجب المزج بين المناهج وتمثلت أساسا في مايلي:

• **المدخل المنهجي الوصفي التحليلي:**

تبدو الحاجة إليه بإعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، وهذا من أجل الوصول إلى أعراض محددة لوضعية أو مشكلة معينة فقد ساعدنا هذا المنهج في تحليل أبعاد التوجيه التركي في ظل حزب العدالة والتنمية.

أما فيما يتعلق بالإقترابات ركزنا واستعنا ب:

– **الإقتراب النسقي:** اعتمدنا على هذا الإقتراب من خلال تبيان النسق العام لمعالجة علاقة تركيا مع دول الجوار.

– **الإقتراب الوظيفي:** وذلك من خلال إبراز وظيفة الدور الإقليمي التركي.

• **المنهج التاريخي:**

رغم أننا حددنا فترة وإطار زمني للدراسة إلا أن الظاهرة المدروسة تتطلب الرجوع للماضي لفهمها وتحليلها. وعلى الأساس يمكن القول ان دراسة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية يتطلب منا إستخدام المنهج التاريخي، كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع مسار تطور العلاقات العربية التركية. والمراحل التاريخية للنظام التركي إذ أن المنهج التاريخي يساهم في فسر وتحليل الوقائع وسردها.

• **منهج دراسة الحالة:** نستعين بهذا المنهج في دراسة خصوصيات العلاقات التركية

العربية كحالة منفصلة عن العلاقات الخارجية التركية الأخرى تجاه دوائر اقليمية تدخل في توجهاتها في إطار علاقاتها وطموحاتها تختلف بذلك عن العلاقات التي تربط تركيا مع القطب الاوروبي او مع الأطلسي... الخ

(7) الدراسات السابقة:

انطلاقاً من كون العودة إلى الأدبيات السابقة يهدف إلى الكشف والاستفادة من الدراسات العلمية التي تتقاطع مع موضوعنا ومنه فإنه يمكن رصد مجموعة من الدراسات في مجال التوجه التركي الجديد، نجد من بين الدراسات التي تعرضت للموضوع:

- دراسة محمد السيد سليم، جاء في كتاب بعنوان تحليل السياسة الخارجية (الطبعة 2)، حيث قام بتفسير ظاهرة السياسة الخارجية وتحليلها من خلال إبراز بعض مفاهيمها بتقديم جملة من محددات التي تساهم في تحليلها.

- دراسة محمد صادق إسماعيل بكتابه بعنوان: "التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان" سنة 2014 حيث قام بمعالجة مجموعة من القضايا التركية وخاصة فيما يخص نشأة حزب العدالة والتنمية ومراحل تطور التجربة التركية الحديثة.

- بحث "صدام أحمد الحجاجة" في إطار نيل شهادة الماجستير بعنوان: دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية، 2002، بتاريخ 2012، وذلك في ظل دراسة العلاقات العربية التركية ومواقف تركيا من هذه القضايا، وذلك بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة ورسم إستراتيجيات جديدة للسياسة الخارجية التركية تجاه دول الإقليم خاصة الدول العربية.

اما فيما يتعلق بدراستنا فهي تولي أهمية وأولوية للمنعرج الذي حدث بمجيئ حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا وتأثيره على طبيعة ونوعية العلاقات مع الوطن العربي بغض النظر على القراء المختلفة للمسألة الا ان التوجهات الخارجية عرفت تجدد ودورا جديدا، ونحاول بذلك تسليط الضوء على هذا الامر.

(8) الإطار النظري للدراسة:

سنتعين في دراستنا للتوجهات السياسية الخارجية التركية اتجاه الوطن العربي في ظل حزب العدالة والتنمية إلى مجموعة من النظريات:

- **النظرية الواقعية:**

تسعى تركيا كباقي الدول إلى زيادة قوتها وبسط نفوذها لتحقيق مصالحها القومية وتحقيق أمنها من خلال التأثير في مختلف القوى الفاعلة في المحيط الإقليمي للمتوسط.

- **النظرية الليبرالية:**

أدى التوجه الجديد لتركيا إلى صياغة إستراتيجيات جديدة قائمة على أساس الديمقراطية ومحلية حماية حقوق الإنسان، وتوطيد علاقاتها بالدائرة العربية من منطلق الديمقراطية.

- **النظرية الجيوسياسية الجديدة:**¹ تعد مدخلا هاما لفهم الحركية والتنافس الذي تعرفه الاستراتيجيات المتعددة تجاه فضاءات معينة ذات أهمية في إطار التوازن الإقليمي والدولي، ويعد الفضاء العربي من أكبرها استقطابا لهذا التنافس على النفوذ مما تزخر به الدول العربية من مقومات جيوسياسية وجيواقتصادية هامة، لذا تسعى الأطراف المتنافسة على السيطرة وعلى بسط النفوذ عليها.

(9) الإطار المفاهيمي للدراسة:

لإحاطة بموضوع الدراسة يجب تحديد مجموعة من المفاهيم التي هي:

- **تركيا:** دولة متوسطة، ذات موقع استراتيجي جغرافي هام ومميز، تتوسط القارات الثلاث: آسيا، أوروبا، وإفريقيا، تمتلك إرث حضاري تاريخي وثقافي، تسعى إلى بناء علاقات على أسس ثابتة والتأثير في التطورات التي تحدث في المحيط الإقليمي المتوسطي في مختلف الأصعدة، إقتصادي، سياسي، ثقافي،...

¹ - أساسها ركيزتي الحرب والسلام لصالح دعم وزيادة القوة، مع فكرة استغلال قوى الاضطرابات اما تصاعديا ام انحداريا لأجل كسب المزيد من القوة والنفوذ.

- **الوطن العربي (العالم العربي):** مصطلح جغرافي سياسي أطلق على منطقة جغرافيا ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي غربا إلى بحر العرب والخليج العربي شرقا، شاملا جميع الدول، التي تتطوي في جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال إفريقيا وشرقها.
- **السياسة الخارجية:** هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم وبشكل عام تسعى الدول سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الداخلية وحماية أمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الإيديولوجية.
- **التوجهات الخارجية:** إن دراسة السياسة الخارجية يتطلب فهم التوجهات الرئيسة لذلك السياسة أو كما يسميها البعض بالأنماط ويقصد بها تلك الوقائع التكرارية المتماثلة نسبيا التي تحدث عبره فترة طويلة من الزمن، ويمكن انجازها بالانعزال أو الحياد وعدم الإنحياز.
- **التوجهات التركية:** بعد تعثر تركيا في الإنضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، بسبب خشية أوروبا بانتشار الهوية الإسلامية لتركيا والتغيرات الإستراتيجية عميقة الأثر في تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، وفي المنطقة منذ حرب إحتلال العراق عام 2003، أصبح الإنخراط التركي في الإقليم ضرورة إستراتيجية للحفاظ على مصالح الدولة التركية خلال السنوات العشرة الأخيرة منذ إستلام حزب العدالة والتنمية السلطة إنتقلت العلاقات العربية التركية من حالة التوتر إلى حالة التقارب التي تطرح إحتمال المشاركة للإستراتيجية بين العرب والأترك.

10) تقسيم الدراسة:

يتكون هيكل الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول رئيسة وخاتمة.

خصصنا الفصل الأول لتحديد مفهوم السياسة الخارجية عامة والسياسة الخارجية التركية خاصة، من خلال دراسة نظام سياسي التركي والفضاء الجيوستراتيجي وأهم المرتكزات التي

اعتمدت عليها تركيا في رسم سياستها الخارجية مع الدول، أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، بينما الفصل الثالث تناولنا فيه دراسة الدور الإقليمي التركي وجوارها العربي من حيث العلاقات العربية التركية بعد وقبل 2002 ودوافع التحرك التركي إتجاه المنطقة ودراسة مستقبل العلاقات العربية التركية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية التركية

تطرّقنا في هذا الفصل إلى دراسة مفهوم السياسة الخارجية ومحددتها وأدوات تنفيذها، والتركيز على الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية التركية وتحديد موقعها الاستراتيجي والأهمية الجيوسياسية والخطوات التي ارتكزت عليها .

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية لدولة ما، وهي الطرق والبدائل والخطط التي تكون بمجموعها صيغة التعامل مع الآخرين إذ أنّها تستند إلى نظام الحكم القائم في تلك الدولة، و تقاليد عمله على المستويين النظري و التطبيقي مع اعتبار تلك السياسة ترتبط لمرونتها وقدرتها على التعامل مع المتغيرات ضمن أسس نظام الحكم¹.

تعرف السياسة الخارجية على أنّها تلك العلاقات الخارجية الدبلوماسية لدولة ما اتجاه البلدان الأخرى، وهي مجموعة من الأهداف السياسية التي تتّخذها الدولة للتواصل مع الدول الأجنبية، و ذلك لحماية مصالحها القومية والوطنية.

يرى "هارولد لينتر" أنّ السياسة الخارجية ذلك التداخل الكبير بين السياسة الخارجية والسياسة العامة و يمكن أن تؤثر مباشرة على حياتهم الخاصة².

كما نجد روزنو « James Rauznon » الذي قدّم تعريفا شموليا إذ يعرف السياسة الخارجية أنّها "منهج العمل يتّبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي من أجل إقرار أو تغيير موقف معيّن في الشقّ الدولي بشكل يتّفق و الأهداف المحدّدة سلفا.

¹ - سعيدي السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية العربية، مجلة المفكر، الجزائر، جامعة محمد حيدر ، ع 10 ، (د.س.ن)، ص 44.

² - محمد سيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1998)، ص 10.

كما عرّفها أنّها التّصرفات والسلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتّخاذها الحكومات، إمّا للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدّولية أو لتغيير الجوانب الغير المرغوبة، إلّا أنّ جيمس روزنز لم يحدّد في تعريفاته كلّ الأبعاد المنصورة لعملية السياسة الخارجية كما أنّه يوضّح طبيعة السياسة الخارجية و لا يميّزها على غيرها من السياسات، إضافة إلى "إيرنس" و"سنايدر" الذي عرّف السياسة الخارجية أنّها ترادف بين السياسة الخارجية و بين قواعد العمل و أساليب المتّبعة للتعامل مع المشكلات إذ أنّها حسب "منهج العمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تمّ اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معيّنة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقّع حدوثها مستقبلا.

من ناحية أخرى يميل بعض الدّراسيين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية و بعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات، إذ هناك اتّجاه في الأدب يعرف السياسة الخارجية أنّها مرادف لأهداف الدّولة في المحيط الخارجي إذ أنّ السياسة الخارجية أساسا إلى أهداف الوحدة الدولية¹.

فهي مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدّولة بواسطتها أن تتعامل مع الدّولة الأجنبية و مشكلة البيئة الدولية باستعمال النّفوذ و القوّة، إلّا أنّ السياسة الخارجية تتضمّن أبعاد أخرى أكثر من الأهداف، إضافة إلى الاتجاه الذي يقود دموداسكي حيث يرون أنّ السياسة الخارجية هي عملية تحويل للمدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معيّنة كما يعتبرونها "نظام الأنشطة الذي تطوّره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى وإقامة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية أي المدخلات والمخرجات، إلّا أنّ هذا التعريف لم يرادف بين الأنشطة الخارجية عموميا و بين السياسة الخارجية و لكنّه حدّد نوعا معيّنا من تلك الأنشطة وهي المرتبطة بسلوك الدول الأخرى و إقامة أنشطتها. كما أنّ هذه الأنشطة تشكّل جزء فقط

¹ - المرجع نفسه، ص ص 10 - 14.

من أجزاء السياسة الخارجية. يعرّف مازن الرمضاني السياسة الخارجية على أنّها "السُّلوك السياسي الخارجي الهادف و المؤثّر لصانع القرار".

طبقاً للتعريفات الأخيرة للسياسة الخارجية مجموعة من السلوكيات وتصرفات صانع القرار في البيئة الخارجية، و بذلك السياسة الخارجية مجرد رصد سلوكيات الخارجية للدول. كما نجد فاضل زكي السياسة الخارجية هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معيّنة مع غيرها من الدول"¹.

لقد تفاوتت واختلفت تعريف السياسة الخارجية و هذا ما يدلّ ويعكس تعقيد الظاهرة السياسية الخارجية، وصعوبة تحديد معناه الحقيقي، فالسياسة الخارجية لا تتحدّد طبقاً لتشريعات ملزمة كما هو الحال في السياسة الداخليّة، و لكن يمكن التّعرف عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التي قد تعطي نتائج متناقضة تجعل من الصّعب التّعرف على حقيقة السياسة الخارجية للدولة.

إنّ السياسة الخارجية للدولة تتحدد حسب الطرق الموجهة له، لكنها مبنية على مبادئ مرتبطة بالدولة.

السياسة الخارجية مرتبطة بمجموعة الأهداف المراد تحقيقها. كما تسعى الدول عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية و أمنها الداخلي و أهدافها الفكرية الإيديولوجية و قد تحقّق دول هذا الهدف من خلال التّعاون السّلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان واستغلال الشعوب الأخرى².

من خلال ما سبق نستنتج أنّ السياسة الخارجية عبارة عن قرارات و النشاطات التي تتعلّق بالسُّلوك الخارجي للدولة، كما أنّها مجموعة من المراحل و الأهداف المسطّرة.

¹ - المرجع نفسه، ص ص 7، 8.

² - المرجع نفسه، ص ص 11-13.

1-الهيئات الحكومية المؤسساتية في صناعة السياسة الخارجية:

أ-المؤسسات الحكومية: تشمل السلطة التنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية، والسلطة التشريعية و ما تشمله من لجان يقوم كل من رئيس الحكومة، وزير الخارجية، الاستثمارات في رسم وصنع السياسة الخارجية.

ب-المؤسسات غير الحكومية: هي عبارة عن مؤسسات تعمل خارج المنظومة الحكومية و لها تأثيرا في صنع السياسة الخارجية والداخلية وهي الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، و وسائل الإعلام و الرأي العام، و تعدّ من أهم المؤسسات غير الحكومية الأكثر تأثيرا على السياسة الخارجية.

2- الأهداف السياسية الخارجية:

تتعدّد وتتوّج أهداف السياسة الخارجية للدولة باختلاف طبيعة الدولة نفسها وطبيعة المنطقة و قوّة الدولة، إذ أهداف الدول غير متساوية من حيث الأهمية إلا أنّ عموما يمكن تحديد الأهداف بشكل عام لكلّ دولة إزاء سياستها الخارجية ب:

- تحقيق المصلحة الوطنية: الحفاظ على الاستقلالية والسيادة، وضمان سلامة التراب الوطني.

- زيادة قوّة الدولة: قوّة الدولة هي التي تحدد سياسة الخارجية للدولة إذ أنّ قوّة الدولة مزيج مركّب من مجموعة من العوامل السياسية، الاقتصادية، البشرية، النفسية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية

يقصد بصنع السياسة الخارجية تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدّد والسياسة الخارجية للدولة هي من صنع الأفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرار. عملية صنع القرار تختلف من دولة لأخرى وذلك حسب تركيبة النّظام السياسي للدولة.

صنع السياسة الخارجية تتطلب دراسة عوامل و محددات مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر¹، وتعدّ هذه المحددات مجموعة من عوامل الموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار وتمنحه حرية واسعة لاختيار البدائل وتقصّها يقيد من حريته و بالتالي يؤثر مباشرة على فعالية القرارات المتخذة، إذ نجد د.أكريديو يرى أنّ عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقّدة لتأثرها بعوامل مختلفة و قسّمها إلى ثلاث مراحل:

- المدخلات: هي تلك المعلومات والملاحظات التي تدرّب الأفراد على السياسة الخارجية.
- القرارات: أيّ استخدام المعلومات: التحليل، التخطيط، المناقشة، المساومة.
- المخرجات: تشمل الخيارات السياسية: التنفيذ، المتابعة، الأعلام، المفاوضة.

ب- العوامل الخارجية:

هي عوامل خارج نطاق الدولة و تكون على شكل مجموعة ردود أفعال و أفعال في السياسة العالمية، تضمن البيئة الخارجية بنية النسق الدولي و الحوافز و التفاعلات الناشئة على المستوى الدولي إذ يقول "لويد جانس" إن لم تكن هناك محددات خارجية فإنّه لن تكون هناك سياسة خارجية".

ج-العوامل النفسية:

تلعب الخصائص النفسية و الشخصية لصناع القرار من اتجاهات و ميولات دورا مهما في التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية، احتلت العوامل النفسية حيزا كبيرا في صنع القرار السياسي و دراسة السياسة الخارجية، حيث يرى هولستي Holsty² أنّ الصورة التي يشكّلها صانعوا القرار حول الحقيقة تحلّل أهمية كبيرة من الحقيقة الواقعية الموضوعية.

¹ - ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية في فترة الحرب الباردة، رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2007-2008، ص ص 12-21.

² - السيد سليم محمد، مرجع سابق، ص.ص 11، 12.

المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية

السياسة الخارجية إحدى أهم مرتكزات قوة الدولة التي من خلالها تحقق مصالحها الداخلية في المجتمع الدولي و ذلك عن طريق مجموعة من وسائل و أدوات جدّ فعالة في السياسة الخارجية منها الأداة الدبلوماسية، الأداة العسكرية، الأداة الدعائية، الأداة الاقتصادية.

أ-الأداة الدبلوماسية:

تعدّ أقدم و أهم الأدوات و أكثرها قبولاً، و تعني الاتصال السلمي الذي يتم بين مسؤولي الوحدات الدولية المختلفة و التي تشمل نقل وجهات النظر و التفاوض لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لتلك الدولة، عرّفها "جورج كينان" أنّها "عملية الاتصال بين الحكومات" والدبلوماسية تكون فعالة إذا كانت مدعّمة بوسائل أخرى القوة المسلّحة، القوّة الاقتصادية.

ب-الأداة العسكرية:

يكون استخدامها عدواني أو دفاعي. كما تعتبر القوة العسكرية إحدى الوسائل المهمّة لتنفيذ السياسة الخارجية والأداة المهمّة في فعالية الدبلوماسية برغم من تحريمها في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية إلّا أنّها تحظى باهتمام كبير لدى حكومات المجتمع الدولي ذلك أنّ الأداة العسكرية تهيبّ خلفية من الثقة و الاستقرار لعمل الدبلوماسية¹.

ج-الأداة الاقتصادية:

تعني استخدام و توجيه بعض الموارد الاقتصادية المختلفة سلبياً أو إيجابياً، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، مثلاً استخدام المساعدات الاقتصادية، المقاطعة الاقتصادية...، الأدوات الاقتصادية تحتلّ مكانة هامة في العلاقات الدولية و ذلك لاحتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلّم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة، إذ

¹-أدوات تنفيذ السياسة الخارجية على الموقع: <http://ocw.kfupm.edu.user.566s432.0.5bb23htm>. بتاريخ

أصبحت المشاكل الاقتصادية من أهمّ المشاكل التي تشغل بال الحكومات الدولية حيث بقاؤها يعتمد على التخلص من هذه المعوقات الاقتصادية، البطالة، الأزمات الاقتصادية، التضخم.

تعتبر التعريفات الجمركية من أهمّ و أقدم الأدوات الاقتصادية، وتفرض الجمركية لأهداف مختلفة إذ تفرض كوسيلة للحصول على إيرادات مالية إذ العديد من الدول ترى أنّ التعريفات الجمركية وسيلة هامة لتحقيق و دعم الميزانية العامة، وحماية المنتجات الوطنية، كما نجد التعريفات الجمركية وسيلة للانتقام ضدّ الدولة.

كما أنّ هناك القيود النقدية Currency Regulation أي تولّي الحكومة بنفسها الإشراف على ما يصرف من نقد في الخارج سواء لشراء سلع أو الاستثمار.

د-الأداة الدعائية:

أي توظيف وسائل الإعلام التي تملكها الدولة في خدمة أهداف السياسة الخارجية لها. ويمكن أن نطلق عليها الوسيلة النفسية لأنها تخاطب عقول وعواطف الأفراد والجماعات بهدف إقناعهم بوجهة نظر معيّنة. وقد أصبحت من أهمّ وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول خاصة مع التطورات المتسارعة في وسائل الاتصال الحديثة (انترنت، فضائيات...). الدعاية تشترك مع الدبلوماسية في أنّها نشاط كلامي بالدرجة الأولى، غير أنّها تختلف عن الدبلوماسية في أنّها توجه إلى شعوب دول أخرى، لا إلى حكوماتها، ومن الشروط الدعاية الناجحة نجد البساطة في العرض حتى يتمكّن فهمها من قبل المستمعين وكذلك القدرة على جذب انتباه القارئ أو السّامع و إثارة اهتمامه¹.

¹ - المرجع نفسه

المبحث الثاني: النظام السياسي التركي وتأثيره علي الساحة الخارجية

المطلب الأول: تأسيس النظام التركي الجديد

يمكن إبراز طبيعة وبيئة النظام السياسي التركي من خلال إبراز أهم المراحل التي مرت بها تركيا بعد تأسيس الجمهورية التركية الجديدة 1923 وإنهيار الدولة العثمانية وهذه المراحل تتمثل في:

1- تركيا بعد انهيار الخلافة العثمانية : ميلاد الجمهورية التركية

ظهرت الجمهورية التركية الحديثة أو الجديدة بعد انهيار الخلافة العثمانية مباشرة و هذا ما عرفت تحولات حديثة على المسار التاريخي لتركيا حيث ظهرت الجمهورية التركية بقيادة "مصطفى كمال أتاتورك" و لتبدأ مسيرة التحوّل نحو اوربا سلوكيا وثقافيا وسياسيا مع أنّ بعض المؤرخين يرون أنّ التوجّه نحو أوروبا بدأ مع عصر التنظيمات منذ منتصف القرن التاسع عشر، و تجلّى في دستور عام 1876م و في طريق التحوّل نحو أوروبا انضمت تركيا إلى حلف الشمال الأطلسي عام 1959، كما قدّمت في عام 1959 طلبا لتكون شريكا في السوق الأوروبية المشتركة، وقد مثّلت معاهدة لوزان الضمانة لوحدة الأراضي التركية كما هي عملية اليوم بعد المحاولات المتعددة من قبل روسيا و بعض الدّول الأوروبية لتقسّم هذه الأراضي إثر اتفاقية سيفر عام 1920م، التي كانت تهدف لتقسيم تركيا بين الأرمن و أكراد و الدّول الغربية وقطعة صغيرة في وسط الأناطول للأتراك، إلا أنّ نجاح مصطفى كمال أتاتورك بقيادة حرب ثورية ضدّ التطلّعات أفضى إلى الشكل الحالي للجمهورية التركية جغرافيا¹.

¹ - يلماز أورتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة، عدنان محمود سليمان، (اسطنبول: منشورات مؤسسة فيصل، 1988)، ص

2- مرحلة تأسيس الجمهورية 1922-1938:

أعطت المرحلة التي تزعم فيها "مصطفى كمال أتاتورك" الجمهورية التركية الملامح الأساسية للمشهد التركي في المجالات السياسية و الاجتماعية و الثقافية إذ طبق نظريته في كلمته الدولة و المجتمع على مجالات الحياة كافة في تركيا¹.

بدأت نواة تشكّل النظام السياسي للحكم في الجمهورية التركية عام 1921 بإعلان دستور دولة تركيا الذي أسس الدولة القومية وينصّ هذا الدستور على أنّ الشعب هو مصدر السلطات دون قيد أو شرط و يدير الدولة بنفسه و ذاته ومن ثمّ أعلنت الجمهورية وفقا للقانون رقم 364 الصادر عام 1923 الذي حدّد شكل الدولة و نظامها و لغتها وأعطى رئيس البلاد سلطات مطلقة، فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية و رئيس المجلس الوطني، كما يتولى رئاسة الوزراء وله أن يختار من أعضاء المجلس الوطني رئيسا للوزراء، ومع أنّ دستور عام 1921 شكّل النواة الأولى للدساتير اللاحقة إلاّ أنّه لم يكن تفضيلا. كما أرسى أتاتورك تقاليد الجيش المحترف الذي نصّت عليه المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة بوصفه خاصيا للتعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركية ولم تتفصل قيادة الجيش عن رئاسة السلطة التنفيذية إلاّ بعد وفاة أتاتورك، كما أنه رفض مبدأ التعددية الحزبية وأسس حزب الشعب الجمهوري بوصفه حزبا وحيدا في البلاد، و بذلك توطّدت لأتاتورك السلطة المطلقة في تركيا من خلال قيادته للجيش و رئاسة الدولة و الحزب الوحيد الحاكم².

3- مرحلة التّوجه نحو الديمقراطية 1938-1960

بعد وفاة أتاتورك عام 1938 تولّى رئاسة الدولة اينونو، وبذلك انفصلت قيادة الجيش عن رئاسة الدولة رغم أن اينونو يحمل رتبة جنرال إلاّ أنّ قيادة الجيش أصبحت من نصيب المارشال فوزي شاقماق، و بذلك أصبح الجيش مؤسسة مستقلة تراقب وتشرف على السلطة

¹ - المرجع نفسه.

² - محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص 25.

التنفيذية من بعيد، وبعد تقاعد شاقماق بدأ تيلور معالم تأسيس سيطرة مدنية نسبية على الجيش والتحول نحو التعددية الحزبية بدل سيطرة الحزب الواحد¹.

مع تزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات معارضة مع قلب حزب الشعب الجمهوري قادها أربعة نواب هم جلال بايار، عدنان مندرس، فؤاد كويرولو، رفقي كوارلتان الذين أسسوا عام 1946 الحزب الديمقراطي حيث حظى بشعبية كبيرة في أوساط النخب التركية و فاز الحزب بـ 61 نائبا في انتخابات 1946 و من تمّ انضم إليه 47 نائبا من نواب حزب الشعب الجمهوري ليصبح قوة سياحية فاعلة في الحياة السياسية التركية.

لكن الحدث الأبرز كان عام 1950 إذ فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات السياسية فوزا ساحقا و حصل على 403 مقاعد من أصل 482 مقعدا و ينهي بذلك هيمنة حزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية للبلاد، مهدت هذه الانتخابات لتولي المعارضة الديمقراطية مقاليد الحكم في تركيا وليصبح جلال بايار رئيسا للجمهورية و يكلف عدنان مندرس بتأليف حكومة جديدة و مع تولي هذه الحكومة مقاليد السلطة في البلاد بدأت تعود إلى الحياة الاجتماعية و الثقافية و إلى حدّ ما السياسة و بعض الملامح الإسلامية.

مع تزايد هجوم رئيس الوزراء عدنان مندرس على تلك النخب و القيادات و ما تمثّله من توجهات فكرية و ارتباطات مصلحة تحرك قادة الجيش يضعوا حدّا لعشر سنوات من الديمقراطية التركية في محاولة لإعادة خلق الظروف التي كانت قائمة قبل عام 1950 وتبني الاتجاه الأتاتوركي العسكري في إدارة البلاد².

4- مرحلة الانقلابات العسكرية 1971-1980:

عرفت مرحلة الانقلابات العسكرية سنة 1980 عدّة تغييرات خاصة إعادة قادة الانقلاب عقارب الحياة السياسية في تركيا إلى الوراء، وهذا بوضع حدّ للتضامن الحزبي وحالة الفوضى

¹ - المرجع نفسه، ص 26.

² - رضا هلاّد، السيف وسهلال من أتاتورك، (القاهرة : دار الشروق، د.س.ن)، ص 85.

والشفاق وإعادة وضع البلاد على مسار الديمقراطية من جديد، وقد قاده الانقلاب بإجراء انتخابات سياسية و تسليم مقاليد الحكم للحزب الفائز بعد اعتقال رئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني وعدد كبير من نواب الحزب الديمقراطي، وكان من نتائج الانقلاب حظر الحزب الديمقراطي وإعلام رئيس الوزراء عدنان مندرس واثنين من وزرائه إضافة إلى الحكم بالسجن المؤبد على رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس البرلمان رفيق كورالتان وعدد من الوزراء و النواب، كما تمّ إصدار دستور جديد عام 1961، أصبحت فيه السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية و مجلس الوزراء، كما تمّ إنشاء المحكمة الدستورية العليا التي تقع عليها مهمة مراقبة دستورية القوانين و التشريعات و إضافة إلى إنشاء مجلس الأمن القومي الذي يعدّ الأداة الأساسية للحكم في تلك المرحلة.

بعد الانقلاب عاد حزب الشعب الجمهوري لتصدر الحياة السياسية في البلاد بفوزه عام 1961 بـ 173 مقعدا من مقاعد البرلمان و حزب العدالة الذي حلّ محلّ الحزب الديمقراطي بـ 185 مقعدا وتكليف عصمت إينونو برئاسة الحكومة و الجنرال جمال جورسيل (زعيم الانقلاب) برئاسة الجمهورية.

استمرت هذه المرحلة مظاهر عدم الاستقرار السياسي و ضعف النمو الاقتصادي، وتصاعد الحركات اليسارية والقومية، وفشل الحكومة في تحقيق النّم و الاستقرار نتيجة تصاعد المظاهرات الطّلابية ونموّ الحركات الثنائية، فوجّهت قيادة الجيش في 1971 إنذار لرئيس الوزراء سليمان ديمويل بأنّه سيمارس حقّه في تسليم مقاليد الحكم إن استمرت حالة الفوضى، فقدم ديمويل استقالته ليشكّل عضو الجناح اليميني في حزب الشعب الجمهوري¹.

كما تصاعدت في المرحلة الممتدّة من 1971-1980 مظاهر عدم الاستقرار من جديد وتشكّلت حكومات متعدّدة سقطت سريعا أمام امتحان سيطرة الجيش وعدم القدرة على إدارة شؤون البلاد، كما تميّزت هذه المرحلة بعدم قدرة أيّ من الحزبين الرئيسيين (حزب الشعب

¹ - المرجع نفسه، ص ص 87، 88.

الجمهوري و حزب العدالة) على تشكيل حكومة أغلبية، كما أنّهما لم يكونا قادرين أو مستعدين للتعاون في حكومة انتلاقية، حيث بدأت بين عامي 1979-1980 موجة عنف واغتيالات أسفرت عن اغتيال عدد من قيادات الأحزاب السياسية و تصاعد العنف السياسي وانهارت قيمة العملة و ارتفعت الأسعار وأصبح الاقتصاد التركي في مهبّ الريح، الأمر الذي مهّد لتدخل الجيش من جديد عام 1980.

بعد تصاعد أعمال العنف والفوضى في تركيا ترسّخت سيطرة الجيش من جديد على مناحي الحياة السياسية كافة في البلاد، فهدف الانقلاب كان إحداث تغيير جذري في النظام السياسي.

بعد استقرار أمر الانقلاب بدأت عملية وضع دستور جديد عام 1982 من خلال لجنة تشريعية فرضتها المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي، حيث خرج الدستور الجديد للنور بعد استفتاء شعبي في تشرين الثاني 1982 وتضمّن 193 مادة ترسّمت مبادئ الجمهورية العلمانية وحددت صلاحيات وشكل النظام السياسي في الجمهورية التركية، فترسّحت السلطة التنفيذية و زادت سلطات رئيس الجمهورية كنعان إيقرين ومجلس الأمن القومي.

استمر الحكم العسكري و وقف نشاط الأحزاب السياسية حتى عام 1983 تاريخ تأسيس أوّل حزب سياسي بعد الانقلاب وهو حزب الديمقراطية القومية بزعامة الجنرال المتقاعد تورعت سونالب ومن ثمّ حزب تركيا الكبيرة بزعامة سليمان ديمويل و حزب الوطن الأم بزعامة تورعت أوزال و في 1983 جرت انتخابات سياسية وفاز حزب الموطن الأمّ وتمّ تكليف تورعت أوزال برئاسة الحكومة، استمرت سيطرة حزب الوطن الأم على الحكم حتى عام 1989 عندما انتخب مجلس الشعب التركي تورعت أوزال رئيساً للجمهورية مما أدّى لانقسام حزب الوطن الأم بين جناح¹ين الأول الإسلامي محافظا والثاني ليبرالي علماتي بزعامة مسعود يلماز ففي انتخابات

¹ - المرجع نفسه، ص ص 8-90.

عام 1991 حصل حزب الطريق القومي (الصحيح) بزعامة سليمان ديمويل مع المرتبة الأولى في الانتخابات وتشكلت حكومة بين حزبي الفريق القومي وحزب الشعب التركي.

5- مرحلة تصاعد التيار الإسلامي:

منذ تأسس الحزب الديمقراطي عام 1946 بدأت نواة الافتراق بين المؤسسة الكمالية العلمانية و التيار الإسلامي و تطوّرت في الأعوام اللاحقة أشكال التنظيمات و الأحزاب التي تتبنّى إلى حدّ ما بعض المقاربات النظرية في عهدي الانقلاب الأوّل و الثالث لكنّ هذه المرحلة شهدت حظر معظم الأحزاب التي تبنت الخطاب الإسلامي المستقل عن سيطرة النظام الحاكم (المؤسسة العسكرية) و يرجع بعض الباحثين إلى الرئيس تورغنت أوزال بعض الفضل في هذا المجال فهو أوّل رئيس تركي يواظب على صلاة الجمعة بشكل علني كما أنّه أوّل رئيس يقوم بتأدية مناسك الحج إضافة لعدد من القرارات المتعلقة بالتعليم الديني¹.

لكن المحور الأساسي لنشوء تيار الإسلام السياسي في تركيا هو نجم الدين أريكان، الذي قاد منذ أوّساط سبعينات القرن الماضي عددا من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي والتي واجهت التفوذ الكمالي الأمر الذي أدى إلى حظر هذه الأحزاب الواحد تلو الآخر و تعدّ تجربة حزب الرفاد هي أنضج تجربة من تجارب الأحزاب التي يتأسسها نجم الدين أريكان وعدد من أصدقائه وهو الحزب الأوّل الذي يصل إلى السلطة عام 1996 معلنا أهداف و مبادئ واضحة تنحصر على البنية الثقافية للشعب التركي وتبتعد عن الأفكار الكمالية والعلمانية بشكل واضح.

كان وصول حزب الرفاه إلى رئاسة الحكومة التركية و تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القومي نتوجبا لمسيرة التصرف على هدم أكثر من 26 عاما، إذ أسس نجم الدين أريكان أوّل حزب ذو مرجعية اسلامية عام 1970 و الذي يشكل حزب السلامة الوطني والذي شارك في انتخابات 1973.

¹ - رضا هلال، تركي من أتاتورك إلى أريكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام الديني، (القاهرة: دار الشروق، ط1، 1999)، ص 1.

و من ثمّ عاد الحظ الذي رافق انقلاب عام 1980 ليشهد حزب السلامة الوطني و يحلّ محلّه حزب الرفاه 1983 لتبدأ مسيرة طويلة توجت بانتخابات عام 1994 البلدية التي فاز فيها مرشحوا الحزب بأكبر نصر في تاريخهم و هو بلدية اسطنبول الكبرى التي تولّى رئاستها رجب طيب أردوغان، و لتستمرّ إلى تولّي نجم الدين أريكان رئاسة الحكومة عام 1996.

لم تستمرّ حكومة أريكان سوى عام واحد حيث وجد نفسه في صدام مباشر مع المؤسسة العسكرية إذ عرفت رئاسة أركان الجيش 28 جوان 1997 على مجلس الأمن القومي مجموعة من الإجراءات يجب على الحكومة تضيقها ومنها:

- منع أية دعوات مؤيدة لتضييق الشريعة الإسلامية.
 - رقابة شبكات البثّ الإذاعي و التلفزيوني الإسلامية.
 - منع ارتداء الحجاب.
 - تحريم العمل ضدّ النظام العلماني الديمقراطي.
 - زيادة مدّة التعليم الإلزامي إلى 08 سنوات مما يعني إلغاء مدارس أمام خطيب فصل 160 ضابطا ينتمون للتيار الإسلامي.
 - فصل بعض حكام الولايات الذين ينتمون للتيار الإسلامي.
- من ثمّ ضغط قادة الجيش ليتمّ استبعاد أريكان من الحكومة و تتألف برئاسة زعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماز 1997.

هكذا لم يتمّ استقطاب أنصار الحركة الإسلامية في تركيا نتيجة غياب الرؤية الواقعية للعمل السياسي لكن الحدث الأبرز في تاريخ الحركة السياسة التركية كان تأسيس حزب العدالة والتنمية عام 2001 بجهود شباب حزب الرفاه والتيار الإسلامي الذي فهم واقع الحياة السياسية في البلاد و طرق مباشرة اللجنة السياسية و كسب الجماهير¹.

¹ - المرجع نفسه، ص ص 106، 107.

المطلب الثاني: الموقع الجيواستراتيجي لتركيا

تعد تركيا إحدى القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط و المحيط الإقليمي والدولي وذلك لما تتمتع به الدولة التركية من مقومات عدة أدت إلى منحها أهمية جيوجوليتيكية و جيواستراتيجية هامة في المنطقة ويمكن أن نميز لأهمية تركيا في عدة مجالات و ذلك على النحو التالي:¹

1- الموقع الجيواستراتيجي:

أ- أهمية الجغرافيا لتركيا:

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي و حرب الخليج 1991 وبدء عملية التسوية السلمية العربية الاسرائيلية التي انطلقت من مدريد أظهرت كل هذه المتغيرات والأحداث الموقع التركي الجديد في جغرافية تمتد من بحر الأدرياتيكى إلى حدود الصين مرورا بالبلقان والقوقاز غربا وشمال آسيا الوسطى وإيران شرقا والمنطقة العربية جنوبا ومع هذه المتغيرات وجدت تركيا نفسه في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد أمنيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا، و بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم" وقد كان "بتورغوت أوزال" رئيس الحكومة خلال فترة (1984-1989) منائر رئيس الجمهورية حتى وفاته سنة 1993 الدور الرئيسي في صنع هذه الإستراتيجية إذ رأى ترابطا وثيقا بين استمرا نظرة الغرب إلى تركيا كحليف ذو أهمية بالغة في لعب الدول الإقليمية.²

- المساحة:

تتكون أراضي الجمهورية التركية من شبه جزيرة آسيا الصغرى (الأناضول) و هي الجزء الأعظم من أراضي تركيا و الذي يقع في قارة آسيا، و كذلك من جزء صغير في قارة أوروبا ما

¹صبري سياري، " تركيا والشرق الأوسط في التسعينات"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 31، بيروت، (1997)، ص 22.

²- المرجع نفسه، ص 23.

يسمى (ترافيا) وهذا هو الجزء الأعظم من أراضي تركيا و الذي يقع في قارة آسيا وكذلك من جزء صغير في قارة أوروبا و ما يسمى بـ (ترافيا) وهذا هو الجزء الوحيد من قارة أوروبا الذي يتبع سياسيا إلى دولة غير أوروبية¹.

كما يتبع لتركيا عدد من الجزر الصغيرة التي تقع في ايحه وبذلك يكون مجموعة مساحة الجمهورية التركية 776.980 كيلومتر مربعا، منها حوالي 23.698 كيلومتر مربع في مساحة إقليم ترافيا.

- الموقع:

يرى الخبير السياسي التركي "ستجيد يقتنن أوغلو" أنّ تركيا تقع وسط بنية سياسية جغرافية على النحو التالي:

- الاتحاد المسيحي الممتدّ من الأطلسي إلى الأروبي يشمل أيضا روسيا و جورجيا وأرمينيا.
- الجمهوريات التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكّك الاتحاد السوفياتي².
- الحزام الإسلامي الذي يشمل المشرق العربي و إيران و باكستان³.
- يقول أحمد داوود أغلو، وزير الخارجية لتركيا يوضح أهمية الجغرافيا للجمهورية التركية أن تحتلّ تركيا من حيث الجغرافيا مكانا فريدا فباعترابها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا، يمكن أن يتمّ تعريفها على أنها بلد مركزي دور هويات إقليمية لا يمكن اعتزاله في صفة واحدة موحّدة فتكريب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثمّ قد تتحكم في منطقة نفوذ في مدارها المباشر".
- يشكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لانطلاقها نحو العالمية ولا تشدّ المعطيات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة عم هذه القاعدة، بحيث يحاول صناع القرار هناك

¹- أحمد عبد العزيز، تركيا في القرن العشرين، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الجديد، 2011)، ص 09.

²- محمد نور الدين، دوائر تركيا الثلاث، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 11، (1992)، ص 75.

³- مرجع نفسه، ص 76.

استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليم الارتقاء به للتحوّل نحو العالمية، وتمكن الجيوسياسية لتركيا في أنّها:

- تتوسط قارات العام القديم الثلاث آسيا و أوروبا و إفريقيا.

قد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي حيث تؤثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على توخّمها¹.

تمتدّ الأراضي التركية بيم آسيا و تركيا حيث يشكّل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97 % من مساحة البلاد، عاصمة البلاد "أنقرة" ويعرف باسم آسيا الصغرى أو منطقة الأناضول بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا و بضفة اسطنبول.

تقع تركيا في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسمية "أوراسيا":

هي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكّمة في منطقة "قلب العالم" « Heart Land » وفق نظرية هارفور ماكندر الجيوجوليتيكية الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محررة أو حاسمة في المجال الجيوسياسي².

- هي دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه وهي ميزة قلّما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا و تحدّد الجمهورية التركية 08 دول في الجنوب الشرقي جورجيا بحدود (252) و أرمينيا ب (268 كم) و أذربيجان ب (9 كم) في شرق إيران ب (499 كم)، في الغرب اليونان (206 كم) في الشمال الغربي بلغاريا (240 كم) وفي الجنوب سوريا (622 كم) والعراق (352 كم)³.

- تحدّها المياه ثلاثة جهات، البحر الأسود في الشمال، و بحر إيجه في الغرب والبحر الأبيض المتوسط في الجنوب كما أنّها تسيطر على ممرين مهمين هما: مضيق البوسفور في شمال تركيا بحيث يصل بين بحر الأسود و بحر مرمرة و يبلغ طوله حوالي 1 كم و مضيق

¹ - علي حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 20.

² - مرجع نفسه، ص 21.

³ - عابد الكلي نصر الدين، العرب و التراث بين تركيا و إسرائيل، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1997)، ص 19.

الدرديل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين مرمرة و البحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر إيجه (60 كم) و عرضها يتراوح (6.1 كم) كما يعطيها القدرة على التّحكم

و يتيح لها التّحول إلى قوّة مائية إضافة إلى كونها قوّة مائية إضافة إلى كونها قوّة قارية.¹

قول فرناند بروديل Fernand Braudel في كتابه "تاريخ الحضارات" مبينا الدور الأساسي للجغرافيا في تشكّل الحضارات المختلفة.

عليه يمكن القول أنّ الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية و بها يبعد عنها أيّ شكل من أشكال التّهديد الأمني لأراضيها من ناحية و يعود عليها بالمنافع الاقتصادية شتّى سواء في إطار علاقات تجارية أو تزويد مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية و يمنحها مجالا أوسع للحركة و البحث عن النفوذ الإقليمي الدول خاصة من ناحية ثانية.²



المصدر: جغرافيا تركيا / <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

¹ - علي حسن باكير وآخرون، مرجع سابق، ص 22.

² - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النّشر، ح 1 ، د.س.ن)، ص ص 710،711.

جدول رقم (1) يمثل مؤشرات جغرافية

المساحة	776.980 كم ²
اليابسة	769632 كم ²
الماء	13930 كم ²
الحدود البرية	2648 كم
الشريط الساحلي	7200 كم
أعلى نقطة	5166 جبل آزارت
أدنى نقطة	0 م بحر المتوسط

المصدر: CIAWORLDFACTBOOK (2009)

- السكان:

يبلغ عدد سكان تركيا ما يقدر بـ 60.355000 نسمة، الأكثرية من الشعب ينحدر من الأصول الآسيوية منها 85 % من الأقليات منها 10 % كردية و أخرى عربية في المناطق الجنوبية الشرقية مع البلاد، فحسب إحصائيات 2008 التركيبة السكانية لتركيا معقدة ومكوّنة من عشرات الأعراق التي يرجع أسباب تشكيلها إلى عهد الدولة العثمانية حيث كان نفوذها يشمل أراضي واسعة في آسيا وأوروبا وإفريقيا ويتحدث ما يصل إلى 90 % من الشعب التركي اللغة التركية وهي اللغة الرسمية للبلاد ويتحدث ما يقارب 6% من الأفراد اللغة العربية واليونانية أو إحدى اللغات الأخرى التي تستخدمها الأقليات الموجودة في البلاد وتتجاوز نسبة المسلمين 98 % من مجموع السكان، ويعتق منهم المنصب السنّي حوالي 85 % و المنصب الشيعي حوالي 14 % ولكن لا ينص الدستور يكفل الحرية المعتقد والدين بالرغم من ذلك فإنّ أوساط الشعب التركي تضمّ أقليات صغيرة جدا من المسيحيين واليهود ولا تتجاوز 1 % من مجموع السكان² ويؤهلها هذا الحكم البشري من لعب دورهم على الصعيد الإقليمي و الدّولي في

¹ - علي حسن باكير وآخرون، مرجع سابق، ص 23.

² - عبد الوهاب الكيالي، نفس المرجع، ص 71.

مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والدينية، إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للعب أدوار إقليمية ودولية كبيرة فلعدد السكان دور أيضا في ذلك¹.

2- الأهمية الاقتصادية لتركيا:

أ- التطور التاريخي للاقتصاد التركي:

تبنى الاقتصاد التركي خلال العقود الخمسة الماضية أكثر من ستّ خطط خماسية للتنمية الاقتصادية (1963-1994) فوضعت الحواجز الجمركية و منحت الحماية للصناعة و قيّدت حركة رؤوس الأموال و تمّ تبني سياسة الاستيراد و قد حققت تركيا في بداية التسعينات نموّ اقتصادي سريع إلّا أنّ أزمة النفط الأولى أدّت إلى تدهور في شروط التبادل التجاري في غير صالح تركيا، و أصبحت بذلك دولة مقترضة، مما أدّى إلى بروز أزمة بوضوح عام 1977 محدثة حالة عدم التوازن في ميزان مدفوعاتها التي يبلغ 1.8 مليار دولار².

و إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية، و الدول التركية المتناحي و المتناحي الرائد على المستوى الدولي يتوقع من تركيا أن تشكّل وضعا اقتصاديا على المستوى العالمي، و ذلك لزيادة القوة الشرائية للأتراك بشكل سريع حيث أثبتت المنتجات التركية قدرتها على أن تنافس دولا كبيرة مثل مصر، روسيا، إيران من خلال جغرافيتها التي تتوسط القارات الثلاث أوروبا و آسيا و إفريقيا و من خلال قوتها الاقتصادية التي تتعمّق و تتفتح على العالم، إلى جانب زيادة صادرات الدولة من 30 مليار إلى 130 مليار دولار خلال خمس سنوات³.

¹ محمد صادق اسماعيل، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردغان، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مارس 2011)، ص 03.

² وراء زكي يونس الطويل، الاقتصاد والأبعاد المستقبلية للعلاقات الواقعية التركية، (عمان: دار زهر للنشر والتوزيع، 2013)، ص 21.

³ محمد صادق اسماعيل، المرجع نفسه، ص.15.

و تتنوع أسواق صادراتها حيث تعتمد الصادرات التركية بشكل خاص على المنتجات الصناعية، و تباع نصف الصادرات التركية إلى أسواق الدول الأوروبية الأكثر تطور و يباع النصف الآخر إلى أكثر من 180 دولة من دول العالم الأخرى.

من المظاهر الاقتصادية الأخرى التي جاءت متوازنة مع التغيرات التي طرأت على الاقتصاد التركي دخول قطاعات اقتصادية جديدة و تطورها حتى وصلت في مدة قصيرة إلى قطاعات مستقرة.

حيث يوضّح الجدول التالي حركة التبادل التجاري بين تركيا ودول العالم الخارجي خلال العامين 2002/2001.

البيان	2001	2002	معدل التغير
الصادرات	31.3	35.3	13 %
الواردات	41.3	50.8	23 %
حجم التجارة	72.6	68	6- %
الميزان التجاري	10-	15-	55- %
مساهمة الصادرات	75.5 %	69.4 %	6.3 %

يتّضح من البيان السابق أنه بالرغم من العجز الواضح في الميزان التجاري التركي إلا أنّ البرامج التي تصنعها الحكومة لزيادة الصادرات قد نجحت بالفعل في زيادة الصادرات التركية بنسبة 13 % عام 2002، و دفع المزيد من الصادرات إلى أسواق العالم الخارجي و قد ساعد ذلك أيضا على انخفاض أسعار الصادرات التركية نتيجة لانخفاض العملة التركية¹.

في بداية التسعينات و بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق الذي كان له الأثر الكبير على الاقتصاد التركي ازدادت المتاعب الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد التركي

¹ - محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص ص 23، 24.

توالى الحكومات التركية الحاكمة التي لم تتخذ برامج و إجراءات قوّة لوقف حالة تزايد المديونية الخارجية و الداخلية بل ازدادت هذه المديونية لتبلغ 104 مليار دولار عام 2001. مما أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية كبيرة في تركيا في مطلع هذا القرن أولهما كانت في نوفمبر 2000 و الثانية في فيفري 2001 ولقد هزّت هذه الأزمات الاقتصاد التركي وبدأت بعد ذلك الحكومة التركية على اتّخاذ إجراءات عديدة وقاسية من أجل وقف هذه الأزمات ومحاولة تجاوزها¹.

ب-الملاح الأساسية العامة للاقتصاد التركي:

- **القطاع الصناعي:** تمتلك العديد من القطاعات الصناعية المهمة من بينها الصناعات الغذائية (20-23 %) المنتجات (22-24 %)، الكيماويات (7-9 %) السيارات (7-9 %) المنتجات البترولية (7-9 %) الحديد والصلب.
- **الزراعة:** أنّ التنوع في المناخ في تركيا يسمح بإنتاج محاصيل خاصة عديدة مثل التبغ والقطن، الزيتون، و بنجر السكر الموالح وهي تعتبر المحاصيل الرئيسية في التصدير. تعتبر تركيا المرتبة الثانية عالميا في تصدير المنتجات بعد ألمانيا و إيطاليا².
- **السياحة:** تشكّل أحد أهمّ المصادر الرئيسية للعملة الصّعبة في تركيا ضمن برنامج اقتصادي يدعمه صندوق النّقد الدّولي إذ بلغت عائدات تركيا من الساحة (12.409) مليار دولار أمريكي عام 2001، و تعدّ تركيا من الدّول المتميّزة في هذا الجانب إذ تحتلّ المرتبة الثالثة للدول لذب السياحة في العالم بعد روسيا و الصّين.
- **التجارة الخارجية:** كلفة الواردات السنوية لتركيا هي أعلى بكثير من الأرباح المتحققة ففي 1999 بلغ إجمالي الواردات 41 مليون دولار والصادرات 28.8 مليون دولار، الصادرات الرئيسية كانت المنسوجات والحديد والفولاذ والفواكه الجافة والملابس الجلدية والتبغ ومنتجات

¹ - وراذ زكي يونس الطويل، مرجع سابق، ص 22.

² - دراسة صادرة عن وزارة التجارة والصناعة وقطاع الاتفاقات التجارية، حول: العلاقات التجارية الاقتصادية بين جمهورية مصر العربية و جمهورية تركيا خلال الفترة من 2003 ، جمهورية مصر العربية ، النّصف الأول من 2008، ص 03.

البترو و الواردات الرئيسية التي كانت الآلات والنّفط الخام ومركبات النقل والحديد والفولاذ والمنتجات الكيماوية والشركاء الرئيسيون في التّجارة بالنسبة للصادرات هم ألمانيا حوالي ¼ من المشتريات والولايات المتّحدة وروسيا والمملكة المتّحدة وإيطاليا، المصادر الرئيسية للواردات هي ألمانيا وإيطاليا والولايات المتّحدة الأمريكية¹.

يمثّل الجدول التالي أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة تركيا:

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج المحلي الإجمالي (بالبليون دولار)	1431	183	240.6	302.6	362.0	401.8
متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)	2126	2675	34.63	4279	5063	5534
النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	7.5	7.9	5.8	8.9	7.4	6.1
معدّل التضخم %	53.6	44.8	25.3	8.6	8.2	9.6
معدل البطالة %	8.5	10.2	10.5	20.3	13.4	7.7
الصادرات من السلع والخدمات % في الناتج المحلي الإجمالي	34.7	29.6	28.8	29.8	28.3	29
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي الإجمالي	2.3	8.0-	3.3-	4.5-	6.3-	7.9-
الصادرات إلى العالم % من الناتج المحلي الإجمالي	21.3	35.7	47.2	63.1	73.4	85.5
الصادرات إلى العالم	41.4	51.2	69.3	97.5	116.7	138
بالبليون دولار						

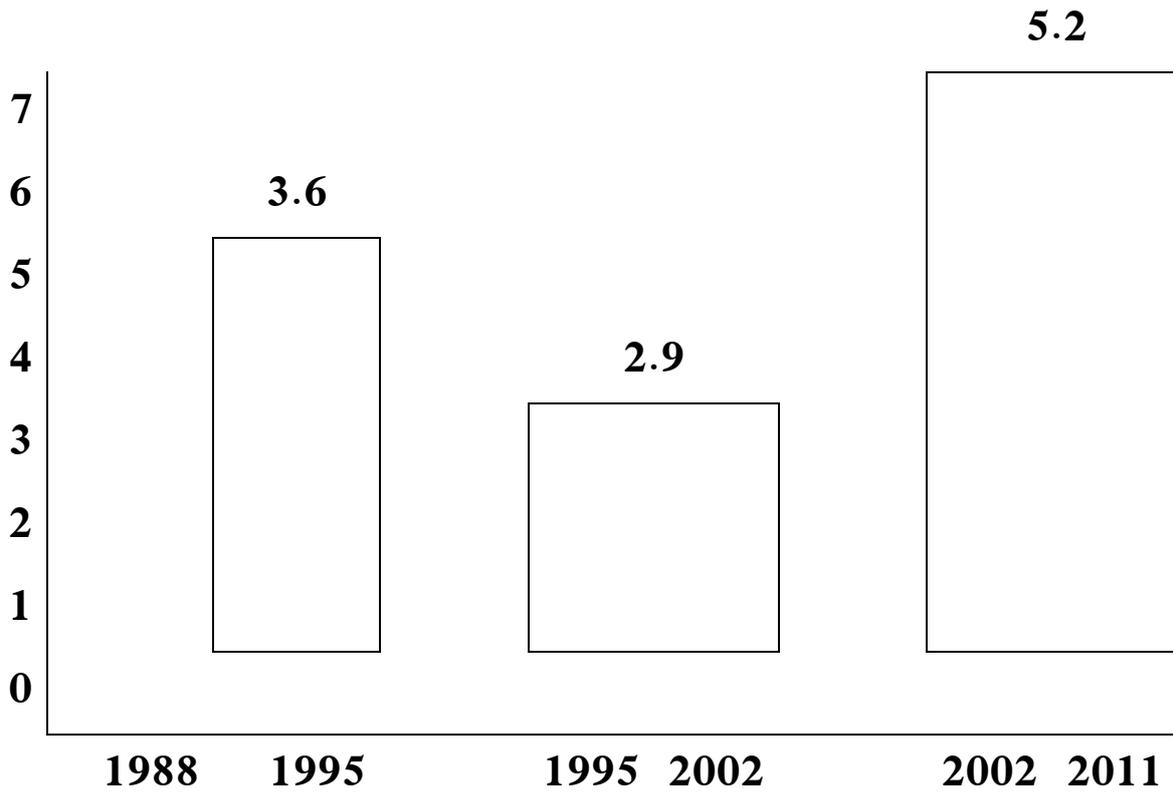
المصدر: جمهورية مصر العربية وزارة التجارة و الصناعة قطاع النفقات التجارية)².

¹ - المرجع نفسه، ص 4.

² - عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، مداخلة مقدّمة في ملتقى علمي الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، المنعقد بمدينة الخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف للعلوم المهنية والرابطة العربية لدراسات مستقبلية لاتّحاد مجالس البحث العلمي العربي (الخرطوم، السودان، 3-4/02/2013).

الملاحظ على الاقتصاد التركي لأنه عرف تحسّناً اقتصادياً بعد طول ركود حيث ازداد الدّخل بـ 6.2 % وارتفع الدّخل القومي الإجمالي للفرد الواحد حوالي 1090 دولار و أدرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة إلى العالم إلى جانب الصين و البرازيل والهند وأندونيسيا و المكسيك وروسيا، حيث أصدر مركز الدّراسات بالكونغرس الأمريكي تقريراً حول مستقبل الاقتصاد العالمي¹ و تحت بناء تركيا حيث جاءت تركيا بعد الصين في النّمواقتصادي و تحتلّ تركيا المركز السادس عشر اقتصادياً في العالم² و يتوقع تقرير أن تحتلّ تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول عام 2050.

الشكل يمثل معدّل النّمواقتصادي لتركيا 1988-2011.



المصدر: معتمد الإحصاء التركي (Turk K Stat)

¹ - دراسة عن العلاقات التجارية بين جمهورية مصر العربية و جمهورية تركيا خلال فترة 2003 إلى 2008 (جمهورية مصر العربية وزارة التجارة و الصناعة، قطاع النفقات التّجارية).

² - مرجع نفسه .

تطوّر الناتج الإجمالي المحلي التركي (بالأسعار الجارية) منذ 2000 حتى 2010. إذ حقّق الاقتصاد التركي نموّ من خلال معدّل إجمالي محلي حقيقي بلغ (2.5 %) على مدار السنوات التسع الماضية 2002، وهو ما جعله يبرز كأسرع الاقتصاديات تطوّرًا في أوروبا وواحدًا من أسرع الاقتصاديات نموًا في العالم¹.

3- الأهمية العسكرية لتركيا:

يمكن القول أنّ تركيا تسعى منذ فترة لإعادة بناء وضعها الإقليمي في المنطقة مستقلة الظروف و البيئة الإقليمية والدولية لتحقيق ذلك، كما تسعى لخلق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك استثمارات للأحداث الجارية في بعض دوله وعلى مقربة من حدود لها. كما شكلت بموقعها الجيوستراتيجي قاعدة انطلاق لمختلف الجهات خاصة أنّها تشكّل القاعدة الأمامية لحلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فقوتها العسكرية كانت وستبقى محلّ اهتمام حلف شمال الأطلسي وما وضع صواريخ باتريوت حاليًا على الحدود بين تركيا وسوريا إلاّ تعبيرًا عن هذا الاهتمام.

يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانية إنشاء القواعد العسكرية الوطنية أو التابعة لحلف شمال الأطلسي ونشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي وبخاصة الجبلية والزراعية منها وبمحاذاة السواحل البحرية وعلى امتداد الشواطئ النهرية، هذه الطبيعة ساعدت وتساعد تركيا على:

- التّحكّم بمضيق البسفور والدردينيل البحريين ذوي الأهمية الإستراتيجية المتحكمان في حركة القوات إلى المناطق الجغرافية المتاحة عبر البحرين الأسود و المتوسط.

¹ - تقرير الكونغرس الأمريكي حول مستقبل الاقتصاد العالمي، القوى الاقتصادية الصاعدة والسياسية التجارية للولايات المتّحدة الأمريكية في 2012/12/21.

- تعدّ منطقة شرق و جنوب شرق الأناضول أقصر الطّرق البرية والجويّة والدّولية بين الشرق والغرب، أيّ أنّ تركيا تمثّل اتجاه الاقتراب الرئيسي إلى عمق القارة الأروبية عن جهة الشرق.

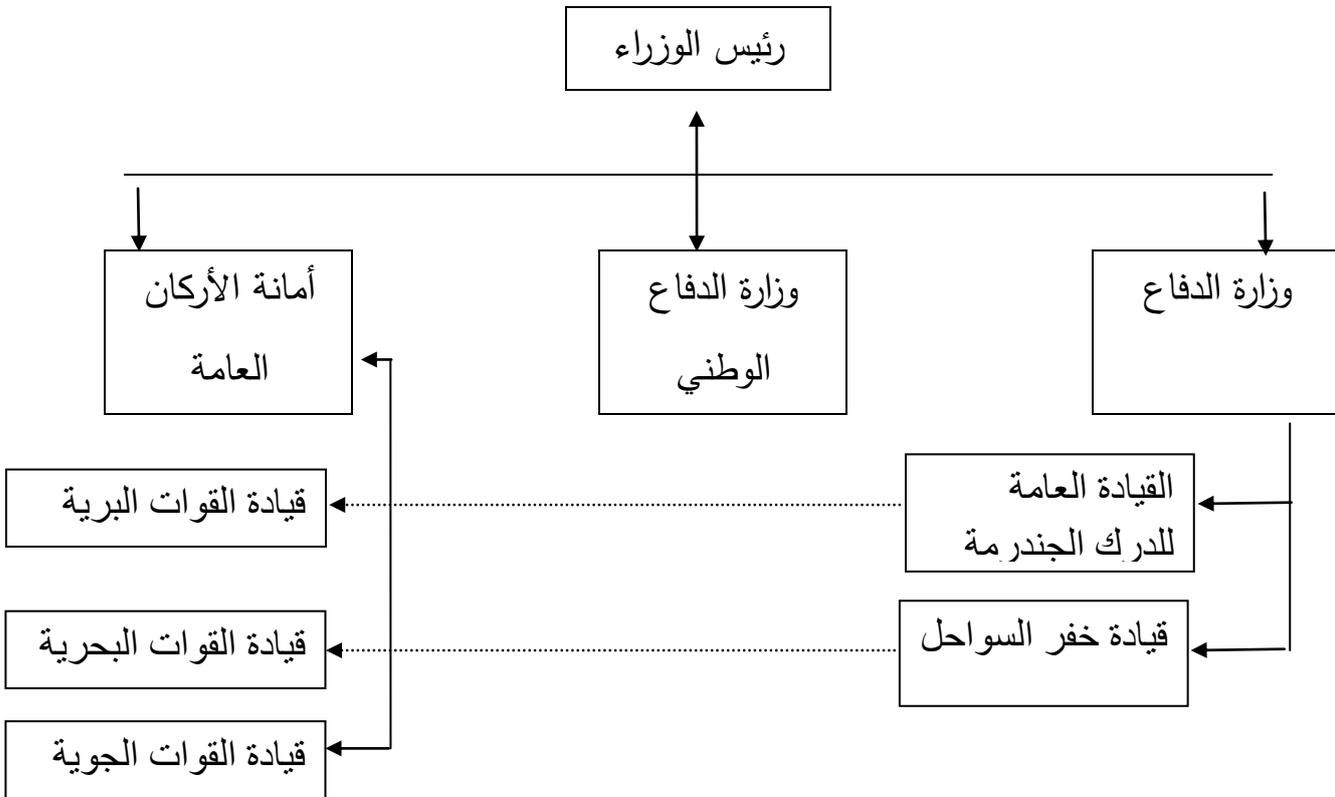
توفر عناصر الإنتاج وتقدّم التكنولوجيا العسكرية، إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية لمشاركة و التي أبرزها:

صناعات تجميع الطائرات و عربات القتال والصناعات الالكترونية ونظم التّسلح البحرية، وقد قسمت تركيا مصانعها الحربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

- مجموعة مصانع القوات المسلّحة و التي تختصّ بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسلح المختلفة.

- مجموعة مصانع القطاع الخاص و التي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية¹.

الشكل يوضّح التركيبة الإدارية للقوات المسلّحة التركية²



¹ - عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص 20.

² - علي حسن ياكور وآخرون، تركيا بين التّحديات الداخل و رهانات المستقبل، (مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم)، ص 36.

- وضعت تركيا من طرف قيادة أركانها برنامج الزيادة القدرة القتالية للجيش التركي، وهو ما قدر بحوالي 156 مليار دولار خلال 03 أعوام تضمن تحديث حوالي 4000 دبابة وتحديث حوالي 600 طائرة قتالية منها F16 و F5 و الفانتوم.

- أنّ الإستراتيجية العسكرية التركية التي وظفت لها عشرات من الدولارات ستجعل منها قوة عسكرية كبرى في المنطقة، ويؤكد ذلك رغبة تركيا في الحصول على طائرات (أوكس Ox) للإنذار المبكر والتحسس وطائرات تزويد الطائرات بالوقود بالجو، كما يعدّ مؤشر على الطموح التركي بالقيام بدور مركزي و فعال وكبير على امتداد مساحة جغرافية هائلة من البلقان إلى الشرق الأوسط وصولاً إلى آسيا الصغرى و القوقاز¹.

أنّ ما عزز القوة التركية الدفاعية و الهجومية كونها دولة عضو في منظمة حلف الشمال الأطلسي (NATO) فعلى الرغم ما تشكله عضويتها في الحلف إلا أنّها ورقة رابحة كثيراً ما أحسنت تركيا استغلال في مواقفها الدولية.

انطوت تركيا تحت لواء الحلف الأطلسي في 18 فيفري 1952 فخلال الحرب الباردة لعبت جغرافيا التركية دول الجناح الجنوبي لنانو في مواجهة الاتحاد السوفياتي. وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وتبني منظمة حلف الشمال الأطلسي (NATO) لسياسة جديدة أدت إلى تدخله في أماكن بعيدة جغرافياً حيث ساعدت بإرسال قوات تركية و إدارة² التحالف في كابول عامي 2002-2005. لقد بلغ عدد الجنود الأتراك الذين شاركوا في عمليات الناتو المختلفة 3250 جندي، 1840 منهم عاملون مع قوات التحالف في أفغانستان. كما شارك في الجيش التركي من الحرب الكورية إلى اليوم في العديد من مهام حفظ السلام العالمية تحت مظلة الأمم المتحدة أو (NATO) في مهمّات قتالية للمحافظة على الأمن الاستقرار منها:

1- جمل عفيفي، القوة العسكرية التركية في ظلّ الدور الإقليمي الجديد، مجلة الأهرام مصر، القاهرة: مؤسسة الأهرام 2010، ص 22.

2- تركيا وحلف الناتو من يستخدم الأثر لتحقيق أهدافه، على الرابط في: <http://www.Aljamal.com>. بتاريخ 24 ماي 2017 على الساعة 14:37.

- الصومال: 1993-1994.
- البوسنة: 1993-1994 و من العام 1996 إلى اليوم.
- اليابان العام 1997.
- كوسوفو 1999 إلى اليوم.
- أفغانستان 2002-2003 و 2005 حتى اليوم.
- إرسال قوات حفظ السلام إلى لبنان في نهاية العام 2006.

4-النظام السياسي التركي:

يشير الدستور التركي إلى أنّ النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي "برلماني" علماني، و إذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982 من الناحية النظرية، فإننا لن نجد ما يميّزه على اعتبار أنّه نظام ديمقراطي محدود الأطر و قواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانية الأتاتوركية التي يحميها الجيش، و فوق هذا فهو علماني متشدّد تجاه وجود الدين في الفضاء العام في بلد شكل في وقت من الأوقات مركزا للحضارة الإسلامية لعدّة قرون و 99 % من شعبه من المسلمين¹.

انشغل مصطفى كمال خلال الفترة ما بين 1918-1923 بتحقيق أهداف داخلية وخارجية محدّدة، فقد سعى إلى إعادة بناء الجيش التركي و تحويله إلى فصائل مسلّحة لمقاومة السلطان العثماني وحماية الشؤون التي قادها في قلب الأناضول وقد تمكّن في هذه الفترة من الحصول على دعم واسع من كافة الطبقات الشعبية حيث تمكّن من جبهة داخلية ساندت الجمهور التي بذلتها القوات المسلّحة التركية من الاحتلال الأجنبي المتمثّل في الاحتلال البريطاني، الفرنسي، اليوناني، الإيطالي للأراضي التركية.

¹- محمود أحمد عبد العزيز، تركيا في القرن العشرين، (دم.ن: دار المكتبة والوثائق القومية، 2012)، ص ص 79، 80.

فور إعلان النّظام الجمهوري بادر مصطفى كمال أتاتورك أي أبو الأتراك غلى تنفيذ برنامجه في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية¹.

يبين لنا أنّ النظام السياسي يعتمد على الفلسفة السياسية لأفكار مصطفى كمال أتاتورك، القائم على وجهات نظر محدودة لدولة حديثة والمتأثرة بالنظام الغربي في الحكم، حيث ربطت الفلسفة الكمالية بين التّقدم العلمي في الغرب وحاجة تركيا لهذا التّقدم العلمي وتقوم فلسفته على ستة مبادئ أساسية وهي:

1- **الفكرة الجمهورية Republicanisme**: تعني استبدال نظام الخلافة بنظام جمهوري.

2- **الشعبية**: وتعني المساواة أمام القانون و نبذ الامتيازات الطبقية والتاخر الطبقي.

3- **العلمانية Secularin**: فصل الدين عن الدّولة.

4- **الانقلابية الثورية**: تعني قطع الصّلة نهائيا بالماضي العثماني واستبدال التقاليد والأعراف القديمة بتقاليد وأعراف جديدة مبادئ أتاتورك إلى حيز الوجود.

5- **الوطنية Nationalisme**: التي لا تبني على الدين و العنصرية بل على أساس المواطنة المشتركة و الإخلاص للمثل العليا Develetalich.

6- **الدولية Statisme**: تعني تدخل الدّولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه بما يتفق والصالح الوطني والسيطرة على المرافق الأساسية والموارد الحيوية في الثروة الاقتصادية الوطنية من نوعها في القرن 20 أي نعني تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيطية الاقتصادية بيدّ الدولة و الغرض من الدولاتية هو تطوير الاقتصاد القومي عن طريق تحريره من الاعتماد على الرأسمال الأجنبي وعن طريق تشجيع الصناعة الخاصة بوساطة الدولة.

أعطى دستور 1924 صلاحيات واسعة للمجلس الوطني التركي الكبير ومارس هذا الأخير السلطة التنفيذية بموجب المادة (31) حيث يقوم المجلس باختياره لأربع ومن بين

¹ - المرجع نفسه، ص 81.

أعضائه، كما أنّ رئيس مجلس الوزراء باختيار زملائه من الوزراء من بين أعضاء المجلس حيث تعرض الأسماء على المجلس بعد المصادقة عليها من قبل رئيس الجمهورية¹.

المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الخارجية التركية

لقد تبنت السياسة الخارجية التركية عدّة خطوط لبناء سياسة خارجية متعدّدة الأبعاد منها:
1. منع الصراعات والوساطة وتسوية النزاعات أو تقديم المساعدة الإنمائية تتّضح خاصة في أوقات الأزمات مثل الأزمة التي يمرّ بها عالم تركيا اليوم أو التّحول السياسي الذي تمرّ به منطقة تركيا، و بصفتهم بلداً حكيماً أي عضو مسؤولاً في المجتمع الدوليّ يطمحون إلى تحرير قدراتهم على رسم مسار التطورات من حولهم و تقديم مساهمة قيّمة في حلّ القضايا الإقليمية والدولية وفي سعيهم لتحقيق أهدافهم العالمية، ويسعون للاستماع إلى ضمير الإنسانية ومنطقها. كما أنّهم ينادون على الأخص بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الراشد والثقافة وسيادة القانون ومدّ العون للشعوب التي تنتفض للمطالبة بهذه القيم لأنّهم وانطلاقاً في إيمانهم بخطوط العدالة و التنمية والمساواة على قناعة أنّهم يستحقّون أيضاً ذات الحقوق و الامتيازات التي يتمتع بها شعبهم. إنّ تركيزهم على الحريات الأساسية والحقوق الديمقراطية لا يقتصر على منطقتهم، كما سيعملون على الدّعوة إلى صون حقوق الأتراك في الخارج وما يقلقهم على وجه الخصوص تزايد كراهية الأجانب في بعض الدّول الغربية وستستمر في رفع مستوى الوعي حول التهديدات التي تمثّلها هذه الاتجاهات مع المدى الطّويل بالنسبة إلى القيم الديمقراطية والتّعددية في أوروبا، وحول أثرها المباشر في حياة المهاجرين الأتراك إلى تلك القارة لاسيما أنّ الهجمات المعادية للأجانب تسبب خسائر في الأرواح أحياناً².

¹ - المرجع نفسه، ص 83.

² - أحمد داود أوغلو، الحكم العالمي، أوراق، مركز البحوث الاستراتيجية، العدد 2 (مارس 2012)، ص 8.

2. الاعتماد على قدرات الأفراد والأمة والدولة، لحشد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف سياستنا الخارجية وإعادة هيكلة كبرى للهيكل التنظيمي في وزارة الخارجية، وكذلك تحسين نوعية موظفيها من خلال برامج تعليمية جديدة و التمثيل الدبلوماسي في الخارج حيث في العاملين الأخيرين فتحت 30 سفارة جديدة في أنحاء مختلفة من العالم شملت اثنين وعشرين في إفريقيا، وخمس في أمريكا اللاتينية وثلاث في شرق آسيا، كما كانت مشاركة فعالة في مجالات عديدة و جديدة مثل: المساعدات الإنمائية الدولية وصنع السلام في العديد من المنظمات الإقليمية و الدولية، كما أقيمت فعاليات مثل المؤتمر الدولي حول إفريقيا والقيمة الأممية المعنية بأقل البلدان نموًا، ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن الوساطة.
- إعداد النفوس في الدول العالمي وما فيه من تحديات والاستفادة من تاريخ الأمة الغنية وخبرتها ومواردها التي تركز عليها السياسة الخارجية.
- الحفاظ على التوازن بين تحرير القيم الديمقراطية و الدفاع عن مصالحها الوطنية.
3. إجراء سياسة خارجية بشكل مستقل والتخلص من الإحساس النفسي بالنقص الذي يسود بين العديد من شرائح مجتمعنا وتحسين السياسة، فنحن اليوم نقرر رؤيتنا ونحدد أهدافنا وننفذ سياسيا الخارجية وفقا لأولوياتنا القومية، قد ننجح أو نفشل في مبادرتنا لكن النقطة الحاسمة هي أننا ننفذ سياستنا الخاصة. عدم السماح لهذه الشراكة أن تؤثر سلبا في علاقاتنا مع دول الجوار¹.
4. انتهاج سياسة خارجية تنطلق من رواية فدور الدولة الحكيمة يتطلب إقامة توازن سليم بين إدارة الأزمات و إدارة الرؤية.
- إيجاد أجهزة الإدارة الأزمات حيث ودبلوماسية متعددة الأبعاد ورسم مسار التطورات في المحيط الإقليمي والعالمي، فعلى الصعيد الإقليمي رؤية نظامية إقليمية يقوم على نظم سياسية تمثيلية تعكس المطالب المشروعة للشعوب، نظام تجتمع فيه دول المنطقة على القيم الأساسية

¹ - المرجع نفسه، ص 9.

للديمقراطية و التكامل الاقتصادي الحقيقي، أمّا على الصعيد العالمي فنطمح إلى المساهمة في بناء نظام دولي جديد يشمل المجتمع الدولي بأسره و يكون لهذا النظام العالمي ثلاثة أبعاد: نظام سياسي يقوم على الحوار و التعددية و نظام اقتصادي يقوم على العدل و المساواة و نظام ثقافي يقوم على أساس الإدماج و التوافق¹.

¹ - أحمد داود أوغلو، مبادئ السياسة الخارجية التركية و موقفها السياسي الإقليمي، (د.م.ن: د.د.ن)، ص 8.

الفصل الثاني

التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في ظلّ

حزب العدالة والتنمية

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة شهدت تركيا تغييرات جديدة في منعطفها التاريخي حيث تبنت عدّة مبادئ وإصلاحات وساهمت في تغيير سياستها الخارجية والداخلية، كما عرفت تحديات خلال فترات الحكم، فما هي أهمّ التغييرات والتوجهات التي عرفتھا السياسة الخارجية التركية في ظلّ حزب العدالة و التنمية؟

المبحث الأول: حزب العدالة والتنمية

المطلب الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية

حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي ذو توجّه إسلامي جاء انعكاس لمسار دوري يفوز فيه المجتمع المحافظ على النخبة التي أطر العلمانية الغربية، ظهر الحزب سنة 2002 إثر انفصاله عن الحركة الإسلامية التي يرأسها نجم الدين أريكان بعد إقصاء الجيش لحكومة أريكان.

تعود جذور الحزب إلى التيارات الإسلامية التركية التي نشأت بعد وفاة أتاتورك¹ وتأسست على يدّ نجم الدين أريكان، بداية من حزب حركة الرؤية القومية ثمّ تطوّر وأصبح النظام² الوطني 1970 ثمّ حزب السلامة 1972، متحوّلة إلى حزب الرفاه 1995، الذي أدّى إلى إنشاء حكومات ائتلافية ، بعد فوزه بالمركز الأول بـ 19,7 % لكن لم يقرّ بالأغلبية المطلقة التي تمكّنه من تشكيل حكومة بمفرده ودخل في إئتلاف حكومي.

¹ - محمد صادق اسماعيل، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان، (القاهرة، العربي، ط2، 2002)، ص ص 105-107.

² - هدام أحمد سلمان، الحجاجحة، دور حزب العدالة والتنمية في التحوّلات الإستراتيجية العثمانية الجديدة، العلاقات العربية التركية ، رسالة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط :كلية الآداب و العلوم، السنة الجامعية: 2008-2010، ص ص 38،39.

- مع الأحزاب الأخرى، وما لم تتقبله الأحزاب الأخرى، تحالف كلّ من حزب الطريق القومي والوطن الأم، وشكلا حكومة ائتلافية من مارس إلى يونيو 1996، وبعد انهياره سمح لحزب الرفاه بالمشاركة في الحكم في ظلّ ائتلاف حزب الطريق القديم بقيادة تانسوننشلر وأصبح أركان أول شخص ذو توجيه إسلامي يتولى منصب قيادي إسلامي منذ 1923، يسعى حزب الرفاد إلى تحقيق هدفين أساسيين هما الإصلاح الاقتصادي التركي من خلال عدم الانخراط في الديون و تحسين الإنتاج وإحداث تغيير في السياسة الخارجية التركية بالانفتاح على العالم الإسلامي.

في 1997 تعرّض أركان لضغوطات شديدة من قبل المؤسسة العسكرية دفعته للاستقلال من الحكومة و صدر بحلّ حزب الرفاه في يناير 1998 باعتباره يهدف الطبيعة العلمانية للدولة وكلف الرئيس ديميريل زعيم حزب الوطن الأم سعود يلحظ تشكيل حكومة ائتلافية، وفي سنة 2000 تمّ انتخاب أحمد نجدت سيزر رئيس المحكمة الدستورية رئيسا لتركيا خلف لسليمان ديميريل، لينتهي بقايا حقبا المتلاحقة للحركة الإسلامية إلى إعادة تشكيل نفسها في بنية جديدة "حزب العدالة و التنمية AK parti" ¹.

في 2002/11/23 أجريت انتخابات شارك حزب العدالة و التنمية بقيادة عبد الله غول بسبب الحظر المفروض على أردوغان منذ 1998 و حقّق فوزا منقطع بنسبة 34.3 من أصوات الناخبين و الحصول على 363 مقعدا² من أصل 550 ما أدّى إلى تشكيل حكومة وإنهاء ظاهرة الائتلاف الحكومي و رفع حضر سياسي على أردوغان من أولويات الحكومة إذ تمّ تعديل المادة (312) من قانون العقوبات التي حكم بموجبها أردوغان ليتمكن من الترشح للانتخابات و فاز بعد ترشحه كنائب من مدينة "سمرت" و دخل مجلس الوطني واستعان عبد الله غول من حكومته و فسخ الطريق لأردوغان يترأس الحكومة الجديدة في 2013/03/12.

¹ - محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص 108.

² - المرجع نفسه، ص 109.

لقد حقق حزب العدالة و التنمية من خلال تجربته الحكومية الأولى 2002-2007 إصلاحات اقتصادية و سياسية كبيرة ما مكنها من تحقيق فوز ساحق في¹ الانتخابات التشريعية التي جرت 22 جويلية 2007 إثر اشتداد الأزمة الرئاسية التركية و اصطدام الحكومة بالقوة العلمانية على رأسها المؤسسة العسكرية ما ساعدها في فترة حكمها الثانية في المضيّ قدما وتحقيق الاستقرار في الدّاخل و خارج تركيا.

تمّ الإعلان عن ولادة حزب العدالة و التنمية سنة 2001، و جاء على يدّ رجب طيب أردوغان ليكون فاتحة لتيار تجديدي في صفوف الحركة الإسلامية التركية، فحزب العدالة والتنمية ولد في رحم الأحزاب الإسلامية التركية التي سبقته إلاّ أنّه تميّز عنها في كثير من النواحي مما أعطاه فرصة الاستمرار في الحكم، جاء الحزب بمواقف وتصريحات جريئة اتجاء القضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية وما بين ذلك حادثة سفينة الحرية².

منذ بداية تأسيس الحزب كانت توجهاته واضحة و كانت مرجعيته تعود إلى "الإعلان العامي لحقوق الإنسان" والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية"، كما يشير إلى العلمانية كونها داعية إلى الديمقراطية ولم يشر الإسلام كمرجعية لحزبه إلاّ أنّه عامل موجد كمفرق للمجتمع.

قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، السياسة الخارجية التركية لم تأخذ اهتماما في العالم خاصة في البلاد العربية والإسلامية في الماضي السياسية الخارجية التركية تحدّدت على علاقات تحالف مع أمريكا وإسرائيل على حساب علاقات دول الجوار التركي، في مقدّماتها الدول العربية، سوريا بالتّحديد التي كادت أن يكون هناك حرب بينها و تركيا في أواخر التسعينات القرن الماضي.

¹ - سلطان داود سلوم العزوي، حزب العدالة والتنمية، دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية و الخارجية، (عمان: الجامعة الأردنية، 2014) ص ص 89 ، 90

² - هبة عادل يعقوب أديكيدك، السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي و الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية ، جامعة بيرزيت، فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2011، ص.ص. 19، 20.

الفصل الثاني----- التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في ظلّ حزب العدالة والتنمية

بعد مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002 آذن بإحداث سياسة خارجية ثابتة وواضحة ومعلنة وشفافة تقوم على الاحترام وتبادل المصالح تصفير المشاكل وحلّ المشاكل العالقة مع دول الجوار وفي مقدّمها سوريا وأرمينيا¹.

جدول يمثل نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2002²

اسم الحزب	رمزه	رئيسه	النسبة التي حصل عليها	عدد مقاعده في البرلمان
العدالة و التنمية	AKP	رجب طيب أردوغان	% 34.2	363
الشعب الجمهوري	CHP	دينيز بايكال	% 19.2	178
الطريق المستقيم	DYP	تانسونشيللر	% 9.5	/
الحركة القومية	MHP	دولت بغجلي	% 8.3	/
حزب الشباب	GP	/	% 7.2	/
الشعب الديمقراطي	DHP	تجمع أحزاب	%6.2	/
الوطن الأم	ANAP	مسعود يلماز	%9.1	/
السعادة	SP	ربائي قوتان	%2.4	/
اليسار الديمقراطي	DSP	بولتن أجاويد	%1.2	/
المستقلون	/	/	%6.5	9
مجمع أعضاء البرلمان	/	/		550

مصدره: صحيفة جمهورية التركية الصادرة في 4 من تشرين الثاني

¹ - محمد زاهد جول، الحكومة التركية الجديدة وقضايا السياسة الخارجية، المعهد المصري، الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016، ص ص 2،1.

² - سلمان داود سلوم العزاوي، مرجع سابق، ص 79.

جدول يبين نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2011 .

اسم الحزب	رمزه	رئيسه	النسبة التي حصل عليها	عدد مقاعده في البرلمان
العدالة و التنمية	AKP	رجب رمضان أردوغان	49.9 %	326
الشعب الجمهوري	CHP	كمال كيليتشدرأوغلو	25.6 %	135
الحركة القومية	MHP	دوت باهتشي	13.9 %	54
السلام الديمقراطي الكردي باسن المستقلين	BG MZ	/	6.5 %	35
مجموع أعضاء البرلمان				550

المصدر: قناة TRT الفضائية التركية الناطقة باللغة العربية في 12 حزيران 2011.

المطلب الثاني: المشاريع الإصلاحية لحزب العدالة والتنمية

شهدت تركيا إصلاحات عديدة مسّت مجالات مختلفة في ضل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة لعلّي أبرزها ما يلي :

أ- الإصلاحات السياسية:

- تصفير المشاكل مع دول الجوار¹.
- توسيع الحريات وتكريس الديمقراطية ورفض أشكال التمييز العنصري.
- إقامة علاقات دبلوماسية مع دول الإقليمية. تحقيق العمق الاستراتيجي لتركيا من خلال تأمين السلام والاستقرار.

¹- سعدي السعيد، مرجع سابق، ص 470.

- احترام حقوق الإنسان و معالجة الأزمات بطرق سلمية وبحوارات دبلوماسية.
- ضمان السلم الاجتماعي.
- الحرية الفردية أساس التحرر الاجتماعي.¹
- تحييد المؤسسة العسكرية.
- تأمين الرفاه و الاستقرار للشعب التركي.
- تحييد المؤسسة القضائية.
- الحفاظ على القيم الموروثة كأرضية للحياة السامية.
- تعزيز فكرة الأمة التركية وحدة لا تتجزأ و أنّ الشعب التركي شعب واحد تحت دولة جمهورية التركية.
- احترام حقوق الأقليات و حرية الممارسة الثقافية وتقرير مصيرها.
- ج-الإصلاحات الاجتماعية و الثقافية:
 - رفع ميزانية الصّحة.
 - انجاز مشروع العصر "مارماري" السكة الحديدية بربط أوروبا تحت مضيق البسفور.
 - الاهتمام بالبيئة.
 - الإعلان عن مشروع يتعلق بقانون التعليم العالي وتخفيض القيود على الطلاب².
 - تحسين معيشة الأكراد وحماية حقوقهم وحرّياتهم.
 - الاهتمام بالمرأة و حماية حقوقها و تعزيز دورها في النظام السياسي.
 - التعايش الثقافي في المجتمع التركي.
 - انجاز حوالي 251 مستشفى و 1028 مستوصف.
 - إكراس سياسة نظام طبيب العائلة في كلّ المدن.

¹ كاهنة شاطري، علاقة تركيا كقوة إقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط (دراسة في المحددات، الآفاق،

الأهداف)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص ص 65-67.

² - المرجع نفسه، ص 471.

- إنشاء أكثر من 49 جامعة حكومية و 29 جامعة أهلية.
- التوفيق بين الحريّات و الأمن.
- ارتفاع مستوى المعيشة.
- تخفيض نسبة البطالة و رفع الأجور

د-الإصلاحات الاقتصادية و الإدارية:

- تأمين الطّاقة و ضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.
- إصلاح الجهاز الإداري للدولة.
- تحسين البيئة العمليّاتية للشباب و المجتمع التركي لتحسين المهارات¹.
- الاقتصاد على نظام السّوق.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي لتكثيف مع قيم الاتحاد.
- إصلاح المؤسسات و المرافق العامة.
- تعزيز الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات المنظمة وتحقيق التكامل والاندماج بينها مما يؤدي إلى تحقيق استقرار و حلّ الطابع الانعزالي على اقتصاديات المنطقة.
- رفع نسبة الاستثمارات إلى حوالي 22 مليار دولار.
- زيادة العمل في البورصة التركية.
- انخفاض ديون القطاع العام حيث وصلت النسبة سنة 2009 إلى 29.1 % التي كانت في 2002 تقدّر بـ 61.4 %².
- زيادة الدّخل القومي على الفرد.

¹- سعيدي السعيد، مرجع سابق، ص 471.

²- هبة عادل يعقوب أديك، السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين: كلية الدراسات الدّولية، 2011، ص 68.

رفع الإنتاج القومي بين عامي 2002-2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار و ارتفاع حجم الصادرات من 33 مليار إلى 130 مليار نهاية 2008

تمكن حزب العدالة والتنمية تحقيق نجاحات عديدة خاصة اقتصاديا أو ما يسمى المعجزة الاقتصادية التركية و كذلك نجاح سياسيا من خلال استرجاع العلاقات الإقليمية و الدولية من خلال مبدأ تصفير المشكلات.

من بين النجاحات الاقتصادية التي حققها حزب العدالة و الشيعة استطاع حزب بقيادة رجب طيب أردوغان بمساعدة عبد الله غول من خلال السياسة التي تمّ انتهاجها النهوض بالاقتصاد التركي بعدما كانت تركيا تعيش الفساد والبؤس والرشاوي والبؤس المالي الاقتصادي إذ حققت حكومة حزب العدالة و التنمية صادرات حطّمت الرقم القياسي إذ نمى الناتج المحلي الإجمالي خلال الأربع سنوات ونصف من 181 مليار دولار ليصل إلى 400 مليار دولار ومعدّل الدخل الفردي فقد ارتفع من 2589 دولار للفرد إلى 5700 دولار.

كان النمو الاقتصادي في تركيا منذ أعوام 1993 إلى 2000 نسبة 2.6 %، ارتفعت هذه النسبة بشكل مضاعف إلى 7.3 %، و وفقا لتقرير مركز "ستراتفور" فإنّ الاقتصاد من أهمّ العوامل التي ستسمح لتركيا باسترجاع دورها الإقليمي الذي كان سائدا قبل 90 سنة.

ففي سنة 2006 تصدرت تركيا المركز 18 للدول الأعلى في العالم من خلال نموّ الناتج المحلي الإجمالي، و شكّل الاقتصاد التركي في حكومة حزب العدالة والتنمية أكبر اقتصاد إسلامي على الإطلاق متفوقا حتى على حجم الاقتصاد السعودي.

- سيادة العدالة في المجتمع.
- إنهاء فترات الإستقرار الناجمة عن الحكومات الانتلاقية المشكلة من أكثر من حزب.
- الانفتاح التركي الكبير تجاه العالم العربي و تحسين العلاقات التجارية بينها.
- نجاح البرلمان التركي من منع قوات الولايات المتحدة الأمريكية من غزو العراق سنة 2003، أو شنّ عمليات عسكرية ضدّه انطلاقا من الأراضي التركية.

- نقل الحركة السياسية للبلاد من مفهوم المحافظة إلى السياسة الفعالة.
- تصفير المشاكل مع دول الجوار.

المطلب الثالث : مواقف وتحديات حزب العدالة والتنمية

يواجه حزب العدالة والتنمية تحديات مختلفة وتهدف إلى إعاقة تحقيق أهدافه ومن بين هذه التحديات نجد:

أ-الانشقاقات الداخلية:

تصاعدت الاختلافات داخل حزب الحاكم بين أردوغانو حكومته حول أمور مختلفة منها: إضرار أردوغان على تبني نظام رئاسي بغية توسيع صلاحياته، إصراره على التّدخل المتواصل في شؤون الحزم رغم انتهاء صلتة القانونية به بعدما أصبح رئيسا للبلاد، اتّساع قاعدة معارضين الحزب سواء من الأتاتوركين الرافضين لتعيين المجتمع و عثمانين الناقلين على سلطوية أردوغان و مساعيه لإعادة إنتاج السلطة العثمانية.

ب-منافسة فصائل الإسلام السياسي:

يواجه حزب العدالة و التنمية منافسة من تيارات سياسية معارضة ذات مرجعية إسلامية (حزب السعادة، حزب الاتحاد الكبير، حركة خدمة) التي تنتقد حزب العدالة و التنمية على توظيف الدين لأغراض سياسية، إذ تسعى بالإطاحة بالحزب بكلّ ما أوتيت من قوّة لتوجيه ضربات موجعة للحزب العدالة، كما فعلت في قضية الفساد توريط أردوغان و وزرائه و أفراد أسرته، و هذا ما يؤثّر على الانتخابات المنتظرة¹.

¹ - الحزب الحاكم في تركيا يصطدم بتحديات الداخل في الانتخابات البرلمانية، مجلة الديمقراطية ، في: <http://www.com> ، في 2017/05/15 ، على الساعة 09:30.

الفصل الثاني----- التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في ظلّ حزب العدالة والتنمية

- الحرب الدّعائية: لم يسلم حزب العدالة و التنمية من الحروب الدعائية الضاربة التي شنتها ضده الأحزاب المعارضة إذ نجد أنّ حزب الشعب الجمهوري و حزب الشعوب (الكردي) شنّ حملة دعائية شرسة ضدّ الحزب و الحاكم و ذلك لإسقاطه و عرقلة مسيرته.
- عدم نجاح حزب العدالة و التنمية في بناء تحالف سياسي مع الأحزاب الأخرى.
- الاتهامات الباطلة.
- اتهامات رجب طيب أردوغان بالديكتاتورية و أنّ حزب العدالة و التنمية هو حزب الشخص الواحد.
- القضية الكردية.
- قضايا العلاقة بالخارج "الولايات المتحدة الأمريكية و الكيان الصهيوني".
- تحدّي الفقر و الفساد.

المبحث الثاني: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية

المطلب الأوّل: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة

- التوازن السليم بين الحرية والأمن وهدف تحقيق الأمن القومي ومواجهة مخاطر الإرهاب مع عدم تقليص الحريات.
- تصفير المشكلات مع دول الجوار و يقصد به تحسين العلاقات مع سوريا و بلغاريا والعراق وإيران و روسيا، وتشكيل آليات للحوار الاستراتيجي مع تلك الدّول إلى أعلى مستوى¹.
- التأثير في الأقاليم الداخلية و الخارجية لدول الجوار ويقصد به تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط و القوقاز وآسيا الوسطى، و يظهر في هذا السياق لعب تركيا دور في أزمتي البوسنة و الهرسك و كوسوفو، و مشكلة حزب العمال الكردستاني و الأزمة السورية التركية خلال عقد التسعينات، و قد أكدّ وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أنّ الصورة السلبية و الإدراك الخاطئ و أزمة الثقة بين العرب و تركيا قد تشكّلت لديهم نتيجة الاعتقاد الخاطئ لدى الأتراك أنّ العرب قد خانوا الدّولة العثمانية² وطعنوها في ظهرها، وزعم العرب أنّ الأتراك قد احتلوا العرب لأربعة قرون، ولكن تركيا في ظلّ حزب العدالة والتنمية من خلال سياستها الخارجية البراغماتية استطاعت أن تبني جسورا للتواصل الفعّال مع الحرب.
- السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد و يعني الاتساق في السياسة الخارجية و عدم تعارض توجهاتها تجاه الدّول والمنظمات الدّولية، فتركيا تعمل على تدعيم علاقاتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة في إطار حلف الناتو وفي إطار علاقاتهم الثنائية، وكذلك تدعم علاقاتها مع روسيا و الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت الذي نجدها تدافع عن بعض قضايا العرب وفي مقدّمها حقوق الشعب الفلسطيني وتنتقد ممارسات إسرائيل الإجرامية، نجدها أيضا تقيم

¹ - محمد نور الدين، شؤون الأوساط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 123 (2006)، ص 30.

² - صدام أحمد سليمان الحجاجحة، دور حزب العدالة والتنمية في التحوّلات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، السنة الجامعية: 2008-2010، ص ص 101، 102.

علاقات إستراتيجية في مجالات عسكرية و اقتصادية مع إسرائيل، دون أن يحدث ذلك تعارض أو عدم اتّساق في سياستها الخارجية.

– الدبلوماسية المتناغصة و يعتمد هذا المبدأ على تبلور حالة من التوافق والانسجام بين الإستراتيجية الكبرى للدولة والإستراتيجيات الصغيرة للشركات والأفراد والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث يتوافق سلوك اللّاجئين الدوليين من غير الدّول سواء شركات تركية أو جمعيات رجال أعمال مع سلوك الدولة التركية و سياستها الخارجية، فتركيا المنفتحة على إفريقيا والعرب من خلال حصولها على عضوية مراقب الاتجاه الإفريقي والجامعة العربية وتشكل المنتدى التركي العربي و عضويتها الكاملة في العديد من المنظمات الدولية، استضافت العديد من المؤتمرات و القمم الدولية مثل قمة الناتو ومنظمة المؤتمر الإسلامي، يصاحب هذا الانفتاح تفاعل موارد لمؤسسات المجتمع المدني التركية واتحادات المستثمرين وجمعيات رجال الأعمال التركية مع الدّول العربية والإفريقية والإسلامية بشكل متناغم مع توجهات الدّولة و سياستها الخارجية¹.

– أسلوب دبلوماسي جديد أي رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، وأن تكون دولة قادرة على إنتاج الأفكار و الحلول في محافل الشرق ومنتدياته رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض و دولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية.

بالإضافة إلى هذه المبادئ و الأسس المعلنة يرى الباحث أنّ استخدام القوة الناعمة والإرث الاستراتيجي للإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط يعتبر من أهمّ المبادئ التي بنى عليها أوغلو سياسة بلاده الخارجية، وهذا لا يتعارض مع حفاظ تركيا على علاقاتها وتحالفاتها الإستراتيجية بالولايات المتّحدة ودول حلف الناتو وإصرارها على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي².

¹ – محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 31.

² – المرجع نفسه، ص 33.

المطلب الثاني: العوامل والمتغيرات التي أثرت على الدّول التركية في الوطن العربي:

حتى تتمكن تركيا من الإنتاج على محيطها الإقليمي والدّولي بزعامة حزب العدالة والتنمية و كما أشار وزير الخارجية التركية أحمد داود أغلو 2010 عليها أن تضع ضمن إستراتيجيتها في سياستها الخارجية أن تتحرك ضمن دوائر لها تأثير جيوسياسي و هي:

- المناطق البرية القريبة: البلقان و الشرق الأوسط و القوقاز.
 - الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود و شرق المتوسط، الخليج العربي، و بحر قزوين.
 - الأحواض القارية القريبة: أوروبا و شمال إفريقيا و جنوب آسيا وسطها و شرق آسيا.
- إنّ تلك الأحواض التي تتشكّل من أحزمة دائرية متداخلة تشكل الأساس الجيوسياسي لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية، وذلك من أجل إبراز وضعها في الساحة الدولية من خلال توسيع ساحات التأثير الإقليمية بشكل مرحلي، ولا يمكن لتركيا التّخلص من موقعها كعنصر سلبي (جانبي في النظام الدّولي، فإنّ تركيا ستفقد اعتبارها الموجود على الأحزمة الجيوسياسية، وتكون تابعة لوضع راهن لا تستطيع من خلاله الحفاظ على حتّى وحدتها الداخليّة، ويمكن تقسيم أسباب تغيّر الدّور التركي في المنطقة إلى الأسباب التالية¹:

1- الفراغ السياسي في المنطقة العربية: بعد انهيار ما يسمى النّظام الإقليمي العربي وبعد حرب الخليج الثانية، ثمّ تطوّرت الأحداث في المنطقة العربية و هذا ابتداء بالحرب على العراق 2003، والحرب على لبنان 2006، والحرب على غزة 2008-2009 إضافة إلى التهديدات والتّحدّيات التي باتت تركيا تواجهها خاصة بعد احتلال العراق 2003، ما أدّى إلى تراجع تركيا في تحالفها مع الناتو وأنّ الحلف يسعى لتحقيق المصالح الغربية وغير مكترئين بأمنها القومي في مواجهة التّحديات النّابعة في منطقة الشرق الأوسط و التي يمكن توضيحها في:

أ- تصاعد تحدّي الكردي خاصة بعد حصول أكراد العراق على وضع شبه مستقلّ.

¹ - صدام أحمد سليمان حجاجة، مرجع سابق، ص 204.

ب- تصاعد التّحدي الإيراني الناتج عن احتلال العراق و إخراجِه من معادلة الموازن الإقليمي لإيران ممّا أدّى إلى تزايد نفوذها في المنطقة.

كنتيجة لذلك تترك تركيا أنّ لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية و تفعيل الدور التركي في القضايا العربية وقد برز ذلك من وساطاتها بين فتح و حماس و بين سوريا و إسرائيل بهدف تفعيل الدور التركي في المنطقة.

2- فشل السياسة الأمريكية في المنطقة: حيث نتج عن تراجع الدّول الأمريكي في المنطقة وإعطاء هامش حركة للقوى الإقليمية و منها تركيا و إيران للاستفادة منه و في هذا الإطار تأتي التّحرّكات التّركية مع كلّ من إيران و سوريا و مصر و السّعودية لملى الفراغ الناتج عن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية و منح هذه الدّول دوراً أقوى في المنطقة¹.

3-تعثّر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: حيث ترى أوروبا أنّ لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضارياً و لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقاتها التّركية تركة الصّراع العثماني الأوروبي منذ العام 1453 ومن جهة أخرى يتخوّف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا سيجعل للاتحاد حدود مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (إيران، العراق و سوريا) وبالمقابل تترك تركيا أنّ دورها المتزايد في المنطقة سيؤدي إلى تحسين كبير في صورتها لدى الاتحاد الأوروبي إذ أنّها تكون صمام الأمان لدى منطقة الشرق الأوسط المجاور جغرافياً للاتحاد .

عليه الرّفض الأوروبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعدّ أحداً من الأسباب التي تدفع أنقرة لمراجعة العديد من خياراتها حيث ازدادت قناعة الدّولة التركية بأنّ أمنها القومي ومصالحها إستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي والإسلامي الأمر الذي يدفعها لإقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية و الإسلامية و الإفريقية.

¹ - مرجع نفسه، ص 146.

4-التكلفة السياسية للتّمدد التركي في المنطقة أقل بكثير من العائد السياسي: إنّ المكتسبات

السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها تركيا من لعب هذا الدور تكون محققة تماما في حالة الشرق الأوسط و تكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني و الذي استمرت في إيران حاليا و إيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدّول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاما مقارنة بين مساحات التأثير التي يملكها كلّ طرف وتشير بأنّ تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة بمدخل أقلّ كلفة سياسة من إيران بكثير.

5-منطقة الشرق الوسط تمثل المجال الجغرافي الوحيد لتركيا: تلعب تركيا دور إقليمي دون

الاصطدام بقوى عالمية بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي أو في ألبانيا و البوسنة حيث النفوذ الأوروبي.

6-الصورة الإيجابية لتركيا لدى الشعوب العربية: إذن هنالك ترحيب غير مسبوق بهذا الدور

من قطاعات واسعة من الشعب العربي بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923، ووصل الأمر إلى حدّ الحديث عن التّموذج التركي وضرورة الاستفادة من الدّروس التي يقدّمها مثل التّداول السلمي للسلطة وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية والفصل بين السلطات وتوسيع هامش المناورة في إطار سياسة التعامل مع القطب العالمي الأوحده.

كما يمكن تلخيص ملامح المصالح التركية الوطنية في المنطقة في التالي:

- * تشكّل الدول العربية أولا سوقا ممتازا للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في الأسواق الأوروبية.
- * تسعى تركيا للحصول على إمدادات الطاقة بأسعار تفصيلية من الدّول العربية حيث هناك طلب متزايد على موارد الطّاقة والنفط والغاز في تركيا نتيجة لتطوّر الاقتصاد التركي

وتطوّر الصناعات و النّمو السّكاني و في نفس الوقت تسعى تركيا لأن تصبح معبرا للنفط والبتروال العربي إلى أوروبا و هذا يعزّز مكانتها و دورها على الصعيد الدّولي و الإقليمي¹.
* تحاول تركيا استغلال الإرث الثقافي و التاريخي المشترك للعرب و الأتراك مما يسهل عليها القيام بدور إقليمي فعّال وقد عزّزت تركيا ذلك من خلال المؤتمرات و الندوات و كذلك في استثمار المسلسلات التركية في تكوين رأي عام عربي مؤيّد لتوجّهات تركيا الجديدة في المنطقة.

كان لوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا أثر مباشر وحققي في إعادة النّظر في التّوجهات التركية نحو المنطقة العربية حيث كان للخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها حزب العدالة و التنمية دور كبير في توجيه سياسة تركيا الخارجية و يرى الحزب أنّ دور تركيا كدولة له تابعة أصبح من الماضي و يجب أن تحتلّ مكانة جديدة لضمان أمنها و استقرارها لتضطلع بموجبها بدور دبلوماسي و سياسي و اقتصادي فعّال في منطقة كبيرة تكون فيها هي المركز من خلال استعمال القوّة اللببية كنموذج داخلي يحظى بالاحترام العالمي سياسيا واقتصاديا و ثقافيا.

نلخص من هنا أنّ المصالح المشتركة بين الجانبين التركي والعربي و استثمار حزب العدالة و التنمية لمعطيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية أسهما في تجاوز كثير من قضايا الخلاف في العلاقات العربية التركية و التي على رأسها قضايا الحدود والمياه والأكراد وغيرها والانتقال بالعلاقات إلى مراحل متقدّمة من التعاون المتك في كثير من المجالات الخارجية التركية، وفي هذا الصّدّد تقوم الحكومة التركية ببذل الجهد من أجل تعزيز التّعاون في إطار منظمة التعاون الاقتصادي (ECO).

¹ - مرجع نفسه، ص 148.

- بحث فرص التعاون في القوقاز مع تنحية عداءات فترة الحرب الباردة جانبا، وهكذا ستساهم تركيا في توحيد هذه المنطقة التي تمتلك جوار غنية تحت الأراضي و فوقها مع الشرق الأوسط والبلقان من الناحية الاقتصادية.
- بحث تطوير علاقات تركيا مع الاقتصاديات الديناميكية في الفلبين وجنوب شرق آسيا على مختلف المستويات والتوجهات والسعي لزيادة تطوير هذه العلاقات وتوطيدها.
- تطوير سياسات تركيا في البلقان في ضوء علاقاتها التاريخية و الثقافية والإقتصادية مع دول هذه المنطقة و إعادة بلورتها إن لزم الأمر.
- بذل الجهود لتوفير مزيد من الحماية لحقّ المواطنين الأتراك الذين يعيشون خارج الوطن وتحفيز الأجهزة الموجودة للعمل بشكل أكثر فعالية من أجل القضاء على المشاكل التي يواجهها¹.

المطلب الثالث: معالم السياسة الخارجية التركية

- ليس ثمة شكّ في أنّ القيام بجهود إستراتيجية في العلاقات الدولية و تحليل سيناريوهات وعمل الإسقاطات المستقبلية أمر بالغ الأهمية في تطوير أدوات السياسة الخارجية و في إطار الملاحظات السابقة، أقرت الحكومة التركية عدد من السياسات التي سعت إلى تنفيذها:
- * تمثّل تركيا عنصر استقرار في المنطقة لديمقراطيتها واقتصادها وموقفها المحترم لحقوق الإنسان وبخصائصها هذه ستبادر أكثر لحلّ الأزمات التي تعاني منها المناطق المجاورة.
 - * الانطلاق من مبدأ وجود البيئة الإقليمية الآمنة يسهم إسهاما مهماً في التنمية الاقتصادية لهذا السبب تبذل تركيا الكثير من الجهود من أجل إقامة الأمن والاستقرار في محيطها القريب، كما تعمل على تطوير جهودها الزامية إلى استمرار العلاقات الطيبة القائمة على الحوار مع جيرانها ودعم التعاون الإقليمي.

¹ - صوفيا بوعلي، مرجع سابق، ص 38.

- * إنّ لتركيا علاقات جغرافية و تاريخية وثيقة مع أوروبا، ولهذا ستبقى علاقاتها مع الدّول الأوروبية في المراتب الأولى في جدول أعمال سياستها الخارجية.
- * ستسعى تركيا في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي بتحقيق التزاماتها وتنفيذ الشروط التي يطلبها الاتحاد مع الدّول الأخرى أيضا للانضمام إليه في أسرع وقت ممكن¹.
- * تواصل الجهود في سبيل أخذ تركيا لمكانتها التي تستحقّها داخل مفهوم الأمن والدفاع الأوروبي (AGSK) الذي تشكّل في إطار الدّماء بغضّ النظر عن دين وعرق أصحابها، وتواصل تركيا تدعيم الجهود الرّامية إلى إقرار السلام الذي تشكّل في إطار إستراتيجية الدّفاع الأوروبي الحديثة، بصورة متوازنة مع الإسهام الذي قدّمته تركيا حتى اليوم في حلف الناتو (NATO).
- * استمرار التّعاون السياسي والاقتصادي بين تركيا والدّول الحليفة والصّديقة، وتكيف هذا التّعاون خاصة في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والاستثمار والتجارة.
- * مواصلة العلاقات التي تعتمد على المصالح الاقتصادية المتبادلة مع اليونان تمهيدا لحلّ المشاكل السياسية المعقّدة في ظلّ مناخ الثقة الذي تشكل هذه العلاقات.
- * مواصلة التعاون مع الولايات المتّحدة الأمريكية والذي تغلب عليه الصّفة الدّفاعية، وتعميم هذا التّعاون في المجالات الاقتصادية و الاستثمار و العلوم التكنولوجية.
- * مواصلة علاقات الصداقة مع الاتّحاد الفيدرالي الرّوسى وآسيا الوسطى والقوقاز على أساس هذا التّعاون بعيدا عن المنافسة.
- * بالنسبة لقضية قبرص تؤكّد الحكومة التركية على أنّه لا يمكن التّغاضي عن حقّ وجود الشعب التركي وهويته وحقّ تقرير مستقبله وضرورة أن يعتمد الحلّ على التوافق بين الدّولتين الموجودتين في الجزيرة و إلى قبول القبارصة اليونان إلى الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد قبل حلّ هذه المشكلة ليصل إلى حال أكثر تعقيدا.

¹ - محمد زاهد جول، مرجع سابق، ص ص 195، 196.

* بالرغم من القرابة التاريخية و الثقافية و الاجتماعية مع الجمهوريات التركية في آسيا الصغرى فإنّ تركيا في الحقيقة لم تستطع تلبية التوقعات في علاقاتها مع هذه الدول وبذل حزب العدالة و التنمية وسعيه من أجل توطيد العلاقات مع هذه الجمهوريات و الوصول بها إلى أرقى مستويات التعاون الشامل.

* أنّ الدّم الذي يذرف في الشرق الأوسط يثير قلق و حزن الشعب التركي الذي له علاقات ثقافية وتاريخية وطيدة مع هذه المنطقة، كما يتأثر بها الرّأي العام العالمي، ويؤمن حزب العدالة والتنمية بأنّ تحقيق سلام دائم وشامل بشكل عاجل هو السبيل الوحيد لحقن الدّماء بغضّ النظر عن دين و عرق أصحابها و تواصل تركيا تدعيم الجهود الرامية إلى إقرار السّلام¹.

* دفع منطقة التعاون الإسلامي إلى تطوير أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي التجاري (ISEPAK) التي يتولى رئيس الجمهورية تركيا رئاستها داخل منطقة التعاون الإسلامي.

* تقوم الحكومة التركية ببذل الجهود من أجل توظيف الطاقات الكامنة في تركيا لأنّها تعد بفرض تعاون واسع بين دول المنطقة.

* مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير سياسة ذات محور أدرؤاسيوي إلى جانب البعدين التقليديين الأروبيو الأطلسي².

¹ - محمد زاهد، مرجع سابق، ص 198.

² - صوفيا بوعلي ووفاء طوالبية، الدور الإقليمي في حلّ المتغيرات الدولية الراهنة، مذكرة ماستر في الدراسات الإستراتيجية ، جامعة المغرب، السنة الجامعية: 2014-2015، ص ص 36، 37

الفصل الثالث

تركيا وقضايا الوطن العربي

تميّزت العلاقات التركية العربية في القرن العشرين بالتعاون و الصراع لكن المتغيرات الإقليمية و الدولية بعد نهاية الحرب الباردة دفعت بتركيا إلى التقرب إلى العالم العربي في إطار التعاون و تجاوز الخلافات إذ كان التقارب العربي التركي ركيزة أساسية في السياسة الخارجية التركية الجديدة و هذا ما يفسّر التوجه الاستراتيجي الجديد لتركيا في علاقاتها بالدول العربية الجديدة و تقرير المصالح¹.

المبحث الأول: تركيا وجوارها العربي:

المطلب الأول: العلاقات العربية التركية قبل وبعد 2002

1 - العلاقات العربية التركية قبل 2002

مرّت العلاقات العربية التركية بكثير من التوتر والقطيعة بعد الحرب العالمية الأولى، فالأتراك اعتبروا خيانة العرب سببا لخسارتهم في الحرب العالمية الأولى عندما تحالفوا مع بريطانيا ضدّ الإمبراطورية العثمانية، فيما اعتبر العرب بسبب تخلفهم ناتجا عن السيطرة العثمانية عليهم لأكثر من أربعة قرون، لذلك فالعلاقات العربية التركية مشحونة لسنين طويلة²، لا بل اعتبرت تركيا ثالث دولة محاذية للعرب والمسلمين من بين دول العالم بعد أمريكا واسرائيل، فتركيا نضجت نضجا معاديا للخط الإسلامي منذ إعلانها نبذ الخلافة الإسلامية وتأسيس جمهوريتها عام 1923 بقيادة زعيمها القومي مصطفى كمال أتاتورك الذي كان متأثرا بأوروبا بشكل كبير ما جعله يهتدي بدساتيرها العلمانية، ويجعل من تركيا أول دولة إسلامية تفصل الدين عن الدولة بشكل صريح، وأنهى في عهده كثيرا من مظاهر الحياة الإسلامية،

¹ - د عزمي بشارة، "ملف العرب و تركيان تحديات الحاضر ورهانات المستقبل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، يوم 2017/05/29، د.ص.

² - محمود عبد الرحمن، تركيا ومشاريع الشرق الأوسط بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، (دم ن.:د.ن.1991)، د.ص.

كالأذان وارتداء الحجاب وتداول الشريعة الإسلامية رسمياً، وسار على خطاه من بعده¹ رفاقه العسكر في فرض العلمانية على الحياة السياسية بالعودة، فتركيا كانت أول دولة إسلامية اعترفت بإسرائيل عام 1949 وعمّقت علاقاتها معها لتصل إلى مستوى حلف عسكري يضيف الأمن العربي، ولم تعترف باستقلال الجزائر عام 1954 ممّا أدّى إلى استمرار قطيعتها مع العرب والمسلمين.

كما تمثل المنطقة العربية أهمية خاصة بالنسبة لتركيا و ذلك للأهمية الاقتصادية العربية بالنسبة لتركيا، ولاعتبارات أمنية وإستراتيجية، وفي ضوء هذا الإطار يمكن تحديد خمسة عوامل أساسية تفسّر أهمية المنطقة العربية لأمن تركيا وبخاصة منطقة الخليج العربي، وهذه العوامل هي المصالح الاقتصادية لتركيا في المنطقة، مصلحة تركيا في استمرار تدفق النفط العربي للغرب، عودة الإسلام كقوة مؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية التركية، مشكلات المياه والأكراد والحدود مع جارتها العربيتين سوريا والعراق.

من هنا يري الباحث أنّ العلاقات العربية التّركية قبل عام 2002 قد ارتبطت بالنظام السياسي التّركي و نظرتّه إلى الدّول العربية وتغليب المصالح القومية التركية ذات التّوجهات العلمانية و النزعة الغزبية على تطوير العلاقات العربية، وقد تأثّرت هذه العلاقات بالعلاقات التّركية الإسرائيليّة والعلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية و حلف الأطلسي وتوجّهات تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي و الخلافات التّركية السّورية العراقية حول الحدود والمياه مما أسهم في تراجع هذه العلاقات إلى مستويات يمكن اعتبارها منخفضة ولا ترتقي إلى مستوى التّوقعات².

¹ - ياسين أحمد الطقطاونة، الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظلّ الأحادية القطبية، رسالة لنيل

الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة: كلية الدّراسات العليا، 2009، ص ص 20، 21.

² - محمود عبد الرحمن خلف، مرجع سابق، د.ص.

2- العلاقات العربية التركية بعد 2002:

بعد عام 2002 تحسّنت العلاقات التركية العربية بشكل لم يسبقه مثيل في التاريخ الحديث. ففي عام 2004 أصبح الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي من حظّ تركيا، كما انتخب رئيس الجمهورية التركية رئيساً للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري في منظمة الدّول الإسلامية، و من ثمّ أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدّول العربية، كلّ ذلك تمّ بجهود خليجية و سعودية و كان لتركيا دور متميّز في تقريب العلاقات الخليجية مع حلف الناتو في مؤتمر حلف الأطلسي الذي عقد في تركيا عام 2004، بهدف تحرير الأمن العالمي والإقليمي من خلال تعاون الحلف مع دول منطقة الشرق الأوسط الكبير، وعززت تركيا خطواتها نحو العرب بمناهضة العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 وعلى غزّة 2009، وكان لها دور مشرّف في فتح الحصار على غزّة بإرسال سفينة الحرية، حيث استشهد تسعة متطوّعين أترك من طاقم السفينة نيران القوات الإسرائيلية، و لما موقف إيجابي في حلّ الأزمة السياسية اللبنانية عام 2009، كما حصل رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان في عام 2011 على جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام وتوطيد العلاقات التركية الخليجية بشكل أفضل، كما يرجع تحسّن العلاقات التركية العربية في العقدة الأخيرة إلى عوامل مختلفة منها داخلية تخصّ السياسة التركية و منها خارجية تخصّ المتغيّرات الدّولية والإقليمية، ففي العوامل الداخلية بعد وصول حزب العدالة والتنمية في عام 2002 عاملا أساسيا في تحسّن العلاقات التّركية مع دول الجوار العربي والمسلم، فالحزب بالأساس إسلامي معتدل،¹ ولمؤسسيه عبد الله غول، رئيس جمهورية تركيا، و صديقه رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا ، باع طويل مع الأحزاب السياسية الإسلامية التركية، فتلاقيهما مع العرب والمسلمين ليس غريبا إذ أنّ حزبهم يؤكّد على الهوية الإسلامية لتركيا و يثمن التاريخ الطويل المشترك مع

¹ - ياسين أحمد القطاونة، مرجع سابق، ص 26.

الدول العربية والإسلامية رغم أنه يؤمن بالالتزام التام بعلمانية الدولة على غرار الدول الأوروبية.

أمّا فيما يخصّ العوامل الخارجية تعتبر تعثّر حوارات الاتحاد الأوروبي في قبول تركيا في عضويتها من الأسباب التي جعلت تركيا تعيد النّظر في تقسيم علاقاتها مع كثير من الأطراف ومنهم العرب والمسلمين. فمنذ أن تشكّل الاتحاد الأوروبي عام 1992 حرصت الحكومات التركية المتعاقبة العمل على الانضمام إلى عضوية الاتحاد ما يتطلّب ذلك معايير ومستلزمات لم تتمكّن الحكومات التركية المختلفة من الارتقاء إليها¹، وبفوز حزب العدالة والتنمية بالأغلبية في الانتخابات النيابية التركية عام 2002، و وصول السيد رجب طيب أردوغان إلى رئاسة الوزارة عام 2003، أصبح همّه الكبير قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي ولذلك قدّم إصلاحات داخلية وخارجية جادة، كاستيئاب الحكومة والأمن وتحقيق المصالحة الوطنية مع الأرمن بعد عداء تاريخي طويل و إعطاء الأكراد كثيرا من حقوقهم القومية، بعد أن كانت ملوية كإعادة الأسماء الكردية القديمة لبعض المدن والسماح بالخطبة باللغة الكردية، وفي الإصلاحات الخارجية، فتح باب الحوار مع اليونان بعد خصومات طويلة ومدّ جسور التعاون مع أذربيجان وبقية جمهوريات روسيا بعد أن كانت مقطوعة ووقف العلاقات مع إيران وتعاون مع العراق وسوريا، بعد أن كانت العلاقات متوترة، بسبب مشاكل المياه، أو بسبب التحالف العسكري مع إسرائيل أو المشكلة الكردية، وثمّ رفع تأشيرات الدّخول بين هذه الدّول وتركيا وأبرمت معاهدات عقود تجارية وأمنية وغيرها خدمة للتقارب والعمل المشترك بين تركيا وهذه البلدان².

إلا أنّ رغم الجهود التي بذلتها الحكومة التركية في مجال الإصلاحات إلا أنّ حوارات الاتحاد الأوروبي بخصوص قبولها في عضويته تعثّرت و باءت بالفشل لأسباب كثيرة، فتارة ثقافة تركيا لا تتطابق مع الثقافة الأوروبية وتارة أخرى جغرافية، تركيا تتوزع بين قارتي آسيا

¹ - عزمي بشارة، مرجع سابق، د.ص.

² - أحمد أمين وآخرون، العلاقات العربية التركية، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 97.

وأوروبا، ومرة أخرى تركيا لا تتقيّد بنود حقوق الإنسان العالمية كما ينبغي، كموقفها غير العادل من قوميات غير تركية في تركيا، وعدم منحها حقوقهم الثقافية كاملة، كما وأنّ لأعضاء الاتحاد الأوروبي هواجس على طبيعة النظام السياسي التركي الذي يهيمن الجيش فيه على الحياة السياسية باعتباره حامي العلمانية، إذ أنّ للجيش التركي جولات وصولات في إقالة مجالس نيابية جاءت بانتخابات ديمقراطية نزيهة مما لا ينسجم مع طبيعة نظم الحكومات الأوروبية المدنية التي تسعى تركيا أن تكون عضواً في اتحادها.

إضافة إلى أنّ إثارة قضية الأرمن القديمة ضدّ الحكومة التركية من قبل بعض أطراف الاتحاد الأوروبي والآخر جاء لوضع عراقيل إضافية أمام قبول تركيا في عضوية الاتحاد، ممّا خيّب آمالها، وجعلها تراجع مواقفها القديمة ومنها إعادة ترتيب علاقتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية والمسلمة بما يعزّز ويقوّي مكانتها لدى الدول الأوروبية وأمريكا، من خلال تأكيدها بأنّها تشكّل جسراً سياسياً واقتصادياً وحضارياً بين الغرب والإسلام على أسس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وقد بيّن القادة الأتراك للحكومات العربية في مواقف كثيرة خيبة أملهم من مواقف أمريكا و أوروبا باعتبارهم الأقرب إليهم جغرافياً و تاريخياً وحضارياً¹.

و فعلا تقدّمت العلاقات العربية التركية وتطوّرت بشكل كبير في السنوات الأخيرة ففي زيارة لرئيس وزراء تركيا للمملكة العربية السعودية التركية 2010 وصف العلاقات السعودية التركية الأوروبية بأنّها لا تقلّ أهمية عن العلاقات التركية الأوروبية، وذكر سيادته إنّ التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي و تركيا تمت من 17 مليار دولار أمريكي عام 1998 لتصل إلى 166 مليار دولار عام 2008، بحسب الإحصائيات الحكومية التركية. وفي التّقدم الاقتصادي الكبير الذي حصل في تركيا في السنين الأخيرة أعلن سيادته في مؤتمر الكويت بتاريخ 11 جانفي 2011 أنّ الناتج القومي لتركيا في عام 2003 سنة إسلامية لرئاسة الوزارة كان 230 مليار دولار أمريكي ولكن في عام 2010 أصبح الناتج القومي 740 مليار دولار

¹ - محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، د.ص.

وكان حجم الصادرات التركية عام 2003، 74 مليار دولار أمريكي و لكن في 2010 أصبح 114 مليار دولار و حجم التّضخم كان 30 %، أمّا في عام 2010 فأصبح 6,4 % ما يشجّع العرب في استثمار أموالهم في البنوك التركية¹.

و كما يلعب المياه دور في تحديد مسار العلاقات التركية العربية، فالأراضي التركية هي منابع رئيسية لنهري دجلة و الفرات، اللذين يمران في سوريا و العراق قبل مصبهما النّهائي في شطّ العرب و تركيا أصبحت الخيار الوحيد لتزويد هاتين الدولتين (أكبر دولتين في المشرق العربي) بالمياه خاصة بعد إنجازها سدودا و خزانات مياه عملاقة، و تكون المياه عاملا مهماً في تعزيز دور تركيا الإقليمي و فرض علاقة شراكة و مصالح متبادلة لا علاقة انفراد، و يعتبر قطع المياه قوة ضغط و تهديد للعرب سيجعلهم لن يخرجوا من دوامة الحسابات التاريخية لفكرة أن يكونوا رهينة لتركيا.

3- نموذج العلاقة التركية التونسية:

على الرّغم أنّ الكتابات التي كتبت في موضوع العلاقات التونسية التركية قليلة و نادرة مقارنة بالدراسات الكثيرة التي أجريت حول العلاقات التونسية الأوروبية و خصوصا مع فرنسا إلاّ أنني في هذه المرّة سأحاول التّسلط و هذا من خلال اهتمامي بالقضايا العربية أن ندرس واقع العلاقات التركية التونسية من مختلف جوانبها قد تساعدنا على تقديم قراءة أو مقارنة تحليلية لطبيعة العلاقة بين البلدين².

أوّلا: البعد التاريخي في العلاقات التونسية التركية:

لم تكن العلاقات التونسية التركية علاقات حديثة و إنّما هي علاقات قديمة جدّا تمتدّ إلى فترة القرن السادس عشر عندما اتّجه العثمانيون إلى منطقة المغرب العربي التي تقع غرب

¹ - أحمد أمين و آخرون، مرجع سابق، ص 98.

² - د/ زير خلف الله، "قراءة في العلاقات التونسية التركية من زوايا مختلفة"، "ترك برس"، د، (2014)، د.ص.

البحر المتوسط و جنوب أوروبا، حيث نجح العثمانيون سنة 1530 من السيطرة على الجزائر ثم بعدها تمّ الدخول إلى طرابلس الغرب سنة 1551 ولتنتهي بفتح تونس وافتكاكها من يدّ الإسبان سنة 1574 و بذلك أصبحت كلّ منطقة المغرب العربي تابعة للدولة العثمانية باستثناء المغرب الأقصى. منذ ذلك التاريخ أصبحت تونس والجزائر وطرابلس الغرب ثلاث ولايات عثمانية أطلق عليها اسم "أوفا غالري أي الولايات الغربية من وانطلاقا من تلك الفترة بدأت العلاقات التونسية التركية تتوطد و تترسّخ و نشطت التجارة بين البلدين حيث تحوّلت تونس بالنسبة إلى العثمانيين إلى قاعدة مهمّة في منطقة البحر المتوسط وفي منطقة المغرب العربي. استمرت هذه العلاقات إلى أن ظهر حدث كبير هزّ كلّ منطقة المغرب العربي وهو احتلال الجزائر من قبل فرنسا سنة 1830 وسعي هذه الأخيرة إلى بسط نفوذها على كامل المنطقة، الأمر الذي دفع بالعثمانيين الأتراك إلى التحرك نحو مجابهة فرنسا في الجزائر، ودعم المقاومة المسلحة التي قام بها الجزائريون هناك ضدّ الاحتلال الفرنسي. فكانت تونس قاعدة مهمّة استخدمها العثمانيون لاستعادة الجزائر إلّا أنّ كلّ هذه المحاولات باءت بالفشل لعدّة ظروف لا يتّسع المجال لذكرها¹.

حيث عرفت هذه العلاقات انقطاعا مستمر إلى حدّ سنة 1956 تاريخ حصول تونس على الاستقلال، وبدأت مرحلة ما يطلق عليها اسم فترة دولة مستقلة حيث عادت العلاقات التركية التونسية خصوصا في عهد الرئيس التركي "عدنان مندريس" الذي أعدمه الجيش جراء توجّه نحو الانفتاح على العالم العربي الإسلامي من جديد، ويمكن القول أنّ العلاقات التونسية التركية في هذه المرحلة عرفت تطوّر نوعا ما لم يصل إلى الدّرجة المطلوبة.

بدأت هذه العلاقة تشهد نضجا نوعيا خصوصا ابتداء من سنة 2002 السنة التي وصل فيها حزب العدالة و التنمية بقيادة "رجب طيب أردوغان" إلى الحكم، حيث انتهجت تركيا منذ

¹ - بولنت آراس و آخرون، مرجع سابق، ص ص 40، 41.

ذلك التاريخ سياسة جديدة انفتحت فيها عن العالم العربي، وكانت تونس من بين هذه الدول التي أولتها تركيا أهمية كبرى، حيث عقد اتفاقيات اقتصادية و ثقافية بين البلدين. إلا أن العلاقات التونسية التركية قد عرفت وتيرة أسرع وأصبحت فيها تونس نقطة مهمة في السياسة الخارجية التركية لاسيما بعد قيام الثورة و وصول حركة النهضة التونسية إلى الحكم وسعي هذه الأخيرة إلى تعميق العلاقات مع تركيا التي وقفت إلى جانب الثورة وساندتها. حيث تصدرت الثورة التونسية العناوين الرئيسية لكل الصحف التركية وخاصة وسائل الإعلام المحسوبة على التيار الإسلامي، كما نشط المجتمع المدني في القيام بميزات مساندة إلى الثورة التونسية، وقد قام رئيس الوزراء التركي السابق "رجب طيب أردوغان" بزيارة إلى تونس و اهتمام المسؤولين التونسيين بهذه الزيارة وتقديم تركيا مساعدات لتونس وتصريح أردوغان المسؤولين الأتراك بأنهم يدعمون المشروع الديمقراطي الناشئ في تونس، وأبدوا استعدادهم لمساعدة تونس على كافة المستويات و تمتين هذه العلاقات القديمة والتي تمتد جذورها إلى العهد العثماني.

ثانيا: البعد الاستراتيجي والاقتصادي في العلاقات التونسية التركية

لعل عودة الأتراك الآن إلى الاهتمام بتونس ووقوفهم إلى جانب الثورة وتقديمهم مساعدات مادية ولوجيستية يندرج ضمن هذه الرؤية الإستراتيجية للسياسة الخارجية التركية التي تدرك هذا العنف الاستراتيجي والاقتصادي التونسي في منطقة المغرب العربي الغني بالنفط و الذي يملك ثروات طبيعية هائلة يمكن لتركيا أن تستفيد منه على المستوى القريب والبعيد، كما أن تونس تمثل بوابة مهمة لتركيا من أجل التحكم في منطقة البحر المتوسط والتوغل داخل إفريقيا التي مازالت و لا تزال محلّ تنافس دولي كبير على ثرواتها.

تركيا الناهضة اليوم ليست بمعزل عن التنافس الاقتصادي العالمي، ومن الطبيعي جداً أن تبحث لها عن قدم هناك في قلب إفريقيا، وترى في تونس بوابة اقتصادية مهمة وبلدا مناسبة في

معركة الصّراع الاقتصادي الدولي على إفريقيا لا يمكن أن ننكر أنّ هناك تنافسا كبيرا بين تركيا و فرنسا في تونس و في منطقة المغرب العربي التي توحد جنوب أوروبا فتمثل عمقا استراتيجيا مهما يجمع بين القارات الثلاث.

لقد راهن الأتراك بعد الثورة على ربط علاقات جيّدة مع حركة النهضة التي يتقاربون معها في الإيديولوجيا والخلفية الفكرية الإسلامية، ووقفوا معها وقدموا المساعدات اللازمة لحكومة النهضة التي أحدثت سلوكا مختلفا في سياسة تونس الخارجية من حيث البحث عن حلفاء جدد في العالم، و كانت تركيا من أهمّ الدول التي أولتها تونس الأهمية الكبرى للتعامل معها، بل واعتبرتها الحليف الاستراتيجي القادم لتونس في المستقبل.

لقد صارت تونس مركز للاستثمارات التركية و لرجال الأعمال الأتراك لذلك انتهجت هذه الأخيرة سياسة البحث عن حلفاء جدد من أهمهم تركيا التي تقف اليوم إلى صفّ الثورة التّونسية ومستعدّة لدعم المشروع الوطني الديمقراطي الناشئ في تونس، البعد الاستراتيجي والاقتصادي يشكل أهم بعد لطبيعة هذه العلاقات بين تونس و تركيا على ضوءها يحدّد مستقبلها و تطوّرها¹.

ثالثا: البعد الحضاري والثقافي في العلاقات التّونسية التّركية

لقد شكّلت عودة تركيا بقوة إلى منطقة شمال إفريقيا وخصوصا إلى تونس مرحلة جديدة سينتج عنها تغييرا في طبيعة التوازنات الإقليمية في المنطقة، ويجعل من تركيا لاعبا جديدا تجتمع مع تونس عدّة مشتركات حضارية ودينية و تاريخية وسياسية، مما يجعل تركيا منافسا مهمّا لأوروبا وخصوصا لفرنسا في تونس وفي منطقة المغرب العربي بل ستكون تركيا الحليف الاستراتيجي القادم لمنطقة المغرب العربي.

إنّ تركيا الجديدة لا تنظر إلى تونس من زاوية إستراتيجية و اقتصادية فحسب، بل إنها تنظر إلى تونس على أنّها تشكّل عمقا حضاريا مهما يتفق فيه التونسيون و الأتراك معا، لاسيما

¹ - رانية محمد طاهر، مرجع سابق، ص 171.

إذا نظرنا إلى التقارب الفكري بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وحركة النهضة التي بدأت تمثل أقوى حزب في الساحة السياسية تونس، ولها مستقبل مهما في إدارة الدولة، هذان الحزبان يتقاربان في فهمهما للمشروع الإسلامي الديمقراطي، فالتجربة التركية مثلت بالنسبة إلى أبناء النهضة نموذجاً رائعاً في إدارة الدولة و في بناء المشروع الوطني الحضاري في تونس. إن هذا التقارب في المشترك الفكري والحضاري بين حزب العدالة والتنمية التركي وحركة النهضة سيكون عاملاً مهماً جداً في رسم ملامح العلاقات السياسية مستقبلاً بين تونس وتركيا¹.

المطلب الثاني: دوافع التحرك التركي اتجاه العالم العربي

عمل حزب العدالة والتنمية بعد توليه السلطة على تطوير العلاقات الخارجية التركية خاصة مع دول الجوار التركي من خلال دبلوماسية نشيطة جديدة وذلك لأجل تحقيق مصالح قومية تركية ما دفعها إلى تغيير اتجاهاتها إزاء العالم العربي.

تمثل المنطقة العربية أهمية خاصة لتركيا خاصة فيما يخص النفط العربي الذي يعتبر العمود الرئيسي للاقتصاد التركي.

- إن غياب العراق كقوة اقتصادية و عسكرية ذات شأن ضمن الإطارين العربي والإقليمي وأن القوى الإقليمية يتجه لصالح تركيا.

- إدراك صناع القرار التركي أن مصداقية المكانة الإقليمية لتركيا لن تكتمل سواء في الدائرة الغربية أو الشرق الأوسط إلا بالقدر الذي تنجح فيه في تحقيق توازن من خلال تطوير العلاقات مع المنطقة في المجالات السياسية الاقتصادية باعتبارها أحد مكوناتها الأساسية دون أن تفقد توجهها الغربي المميز في الجوانب السياسية والاجتماعية مما يوفر الحركة و النفوذ.

¹ - زير خلف الله، مرجع سابق، د.ص.

- اختيار الولايات المتحدة الأمريكية الديمقراطية التركية رمز و عائد للعالم الإسلامي وكفاءتها في لعب دور إقليمي في إنهاء الخلافات مع دول الإقليم¹.
- كذا من العوامل الخارجية التي دفعت تركيا إلى الانفتاح على العرب بعد انتهاء الحرب الباردة تركيا فقدت لدورها المركزي في الشرق الأوسط، فلا بدّ أن تجد لها موقعا متميّزا في خريطة الشرق الأوسط الجديدة بإعادة وترتيب علاقاتها التاريخية مع العرب والمسلمين إذ نجد أنّ الأستاذ هيثم جودية أنّ تركيا تعاني من هاجس فقدان الأهمية الاستراتيجية في المنطقة².
- توفير العمق الاستراتيجي والإسلامي للمشروع التركي الدولي واستثماره في دعم علاقاتها الدولية والإقليمية.
- مشاركة إيران بالدور الريادي في دعم المقاومة ضدّ الاحتلال الاسرائيلي مع اختلاف الأسلوب والمضمون خاصة بعد أن حظيت بثقة حركة حماس.
- المشاركة في تحمّل مسؤولية القضايا الكبرى لتكون لاعبا إقليميا و دوليا مهمّا و دولة صانعة للسلام في المنطقة.
- تحجيم دور إيران ونفوذها في العراق وبعض دول الخليج وتوفير بديل لها في التعامل مع قوى الممانعة و المقاومة.
- بسط نفوذها وقوّتها الإقليمية وتأثيرها على أوروبا وعلى الصعيد الدولي لتلعب دورا قياديا في السياسة الدولية.
- إدراك النخبة السياسية التركية أنّ مستقبل تركيا يكون بالاعتماد على العلمانية كأحد أسس الفكر السياسي في تحديد العلاقات التركية الخارجية خاصة و أنّ الفكر العلماني من أهمّ مراكز المجموعة الأوروبية لانضمام تركيا للاتّحاد الأوروبي و سعي نشر مبادئ الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان التي هي أساسيات الاتّحاد الأوروبي.

¹ - عماد الضميري، تقرير تركيا و الشرق الأوسط، (مركز القدس للدراسات السياسية، 2002) ص، ص 5-14.

² - صدام أحمد سليمان الحاججة، مرجع سابق، ص 142.

- تبعية تركيا للعالم العربي يفرض عليها التأثير بعملية توزيع الأدوار و الوظائف التي تحددها الإستراتيجية الأوروبية.
- السّعي إلى اللعب الدور القيادي في المنطقة من أهمّ وأسمى الأهداف التي تحاول الجمهورية التركية تحقيقه.
- سعي تركيا إلى تحقيق مكانة إقليمية مميّزة من خلال مسالك وأساليب عديدة دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية لخدمة المصالح التركية ودورها الإقليمي في المنطقة.
- حصول تركيا على عوائد اقتصادية في مجالات الاستثمار والسياحة والتجارة فضلا عما تجنيه من عوائد البنية التحتية المشتركة إقليميا (المياه، الطاقة...).
- العمل على اللعب الدور المركزي في منطقة شرق الأوسط من خلال السعي لحلّ المشاكل و الصراعات التي تحدث في العالم العربي إذ عملت على عرض وساطتها بين الأطراف المختلفة مثل محاولة التّوسط بين حماس وفتح، سوريا واسرائيل، الأزمة اللبنانية، إذ أنّ تركيا بنت شعبيتها في العالم العربي على تصريحات ومواقف جريئة اتّجاه اسرائيل¹.
- سعي تركيا لجذب رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في مشاريع داخل تركيا.
- نجاح تركيا في خلق مكانة مميّزة في العالم العربي والإسلامي من شأنه يرفع رصيدها إلى العالم العربي الذي لطالما اعتبرها الحليفة الاستراتيجية في المنطقة.
- فراغ الدّولة القائدة في الإقليم خاصة بعد رفض العرب إيران لهذا الدّور وبحث عن دول إقليم عن منافس قويّ على الصّعيد الدّولي بصفة دول الجوار لمواجهة دور إسرائيل في تأثير سياسات النّظام الدّولي اتّجاه المنطقة العربية ما شكّل رسم تركيا علاقات وسياسات إيجابية اتجاه العالم العربي.
- محاصرة النّفوذ الإيراني المتعاطم في المنطقة والتقارب مع دول الخليج العربي.

¹ هبة عادل يعقوب أدكيك، مرجع سابق، ص ص 41-45.

- سعي إلى اللعب الدور الإقليمي المناسب لحجمها العسكري و قوتها الاقتصادية وموقعها الجيواستراتيجي¹.

المطلب الثالث: الدور التركي في القضايا العربية

شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط و المنطقة العربية على وجه الخصوص، لاسيما بعد وصول العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002، وإعلانه رسم سياسة خارجية تركية جديدة اتجاء المنطقة وتأكيد حضور تركيا و مكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة وظهر الدور التركي اتجاء المنطقة إثر اندلاع شرارة الربيع العربي أي الثورات العربية منذ ديسمبر 2010 التي كانت بدايتها من الدولة التونسية، فأخذت تركيا مواقف إيجابية اتجاء هذه الثورات و القضية الفلسطينية التي لعبت تركيا دور حيادي لها².

أولاً: موقف تركيا من الثورات العربية

على إثر اندلاع الثورات العربية ارتأت الحكومة التركية على تحقيق الاستقرار من خلال دعم الإصلاحات الديمقراطية

1. اتجاء الثورة التونسية:

أعلنت تركيا تأييدها ورغبتها في تدعيم العلاقات مع تونس على إثر سقوط بن علي حيث انعقدت تركيا العديد من الاتفاقيات التعاونية في مجالات عدّة لتشجيع الاستثمار وزيادة التبادل التجاري بين البلدين³.

¹ - هبة عادل يعقوب أدكيك، مرجع سابق، ص ص 45، 46

² - سمية حوادسي، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظلّ حكومة حزب العدالة و التنمية، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2013، 2014، ص ص 1، 2.

³ - بولنت آراس، مرجع سابق، ص ص 45، 46.

ففي 10 سبتمبر 2011 زار طيب رجب أردوغان تونس و تمّ توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون لتوطيد العلاقات بينها، وفي 20 مارس 2012 قام الرئيس التركي عبد الله غول بزيارة تونس ليؤكد للرئيس التونسي الجديد "المنصف المرزوقي" أنّ تركيا تدعم بلاده في مختلف الحالات و أكد على العلاقة الأخوية بين البلدين من خلال الاتفاقيات في مجالات الزراعة، التنمية الريفية، البحث العلمي، قدمت تركيا لتونس تسهيلات مالية تتمثل في قروض ميسرة قدرّة بنصف مليار دولار.

بعد نجاح الثورة التونسية بادرت تركيا إلى مساندة الشباب التونسي و دعمه و ذلك سعياً لتحقيق تقدّم سياسي، كون أنّ هناك من يرى أنّ النظام السياسي التونسي شبيه بالنظام التركي و أنّ الحركة الشبابية التونسية شبيهة بحزب العدالة و التنمية في تركيا¹.

2. اتجاه الثورة المصرية:

سعت تركيا لإنهاء حالة التوتر المكتوم أو عدم الأريحية التي وسمت علاقاتها بالنظام المصري السابق إذ وقفت إلى جانب المتظاهرين المصريين والعمل على توثيق العلاقات في أبعادها المختلفة مع مصر ما بعد 25 يناير، تعاون عسكري وأمني، فتركيا ترى أنّ التقارب المصري التركي يعيد ترتيبات الأمن الإقليمي و يعيد تشكيل التحالفات الإقليمية في المنطقة². كانت تركيا وعلى لسان طيب رجب أردوغان من أوائل القادة الذين طلبوا "حسين مبارك" بالرحيل، كما تجلّت إستراتيجية تركيا في دعم تجربة مشاركة الإسلاميين في العمل السياسي العربي، فبعد زيارة أردوغان لمصر في سبتمبر 2011 أشار إلى أنّ العلمانية لا تختلف أو تتناقض مع الهوية الإسلامية إذ حاول تعميق فهم العلمانية³.

1. IBRIIM dalmis, a quick glance at the history of election in turkey, INSITE TURKY, SPRING 4,2014.

² رانية محمد طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظلّ الثورات الربيع العربي، رؤية تركيا، م 2، ع 4، (2013)، ص ص 174، 175.

³ أندرو بوين، الطريق إلى أنقرة، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، ع 1569، (يناير 2012)، ص 20.

إنّ تركيا ترى في الثورة المصرية خادما لمصالحها بصورة غير مباشرة، فالتّخلص من الرئيس المصري حسني مبارك يساهم في خلق فراغ إقليمي أوسع في المنطقة العربية، مما يعطي دورا أكبر في المنطقة.

3. اتّجاه الثورة الليبية:

كانت العلاقات التركية الليبية جيّدة خاصة العلاقات الاقتصادية حوالي 17 مليار دولار استثمار تركي في ليبيا و آلاف عامل تركي فيها، إذ انعقدت اتفاقيات اقتصادية طويلة الأمد. نظرا للمصالح التركية في ليبيا كثّفت جهود دبلوماسية من أجل التّوصل إلى وقف إطلاق النار بين قوّات القذافي، الثّوار في البداية رفضت التّدخل العسكري لقوات الناتو في ليبيا إلا أنّ الموقف التركي تغير من الثورة الليبية ودعى معمر القذافي إلى التّحني في 03 آيار 2011، ووافقت على المشاركة في العمليات التي قام بها حلف الناتو واعترفت بشرعية المجلس الانتقالي الليبي، كان التعبير عن الموقف التركي من الثورة الليبية متماشيا مع الموقف الدّولي من نظام القذافي.

فتركيا تبعت مصالحها فسقوط نظام العقيد معمر القذافي يلعب دورا كبيرا في تسهيل مهمة عقد شركات سياسية و اتفاقيات كبيرة مع النّظام الليبي الجديد.

4. موقف تركيا من القضية الفلسطينية:

اتّسم الموقف التركي الرّسمي من القضية الفلسطينية طوال عشرات السنين بالانحياز للموقف الإسرائيلي في تكرر واضح للمعاناة الفلسطينية حيث بادرت تركيا بالاعتراف بإسرائيل بعد أقل من عام من قيامها، في إشارة واضحة للقطيعة مع الإرث العثماني، ظلّا منها البوابة التي يمكن لها أن تنضمّ إلى أوروبا و توثيق الصلة بالولايات المتّحدة¹.

¹ - محمد نور الدّين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، (بيروت، مركز لدراسات الوحدة العربية، ط2، 2012)، ص 15.

إلا أن و بعد وصول حزب العدالة والتنمية حظيت فلسطين باهتمام من قبل هذا الأخير، حيث دعى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى ضرورة ممارسة الضغط على إسرائيل لأنها تتسم في انتهاكاتها الحرية والبحرية وقصفها لقطاع غزة، وانتقدت التهديدات بتوجيه ضربة عسكرية لإيران لأنه لا يمكن القبول بتجربة عراق جديدة في المنطقة، إذ أنها تتهم به إيران هو محاولتها امتلاك سلاح نووي في إسرائيل، والذين ينتقدون إيران لمحاولة امتلاكها سلاحا نوويا لا ينتقدون إسرائيل، و بالفعل سلاحا نوويا، وهذه مشكلة حقيقية، وذهب أردوغان إلى حدّ الدعوة إلى إصلاح في هيكله الأمم المتحدة بسبب عدم تطبيق إسرائيل لأكثر مائة قرار صادر عن مجلس الأمن حيث لا قيمة لها إذا كان يتمّ اتّخاذها ولا مجال لتطبيقها¹.
نددت إسرائيل بالتصريحات والمواقف التركية وصفتها بأنه تتضمن انتقادا لاذعا لممارسات إسرائيل و هي تتميز بالهجوم العشوائي على إسرائيل.

تعدّ تركيا أنّ الصراع العربي الإسرائيلي يشكّل أحد المتغيّرات السلبية على أمن و استقرار منظمة الشرق الأوسط وبالتالي على أمنها القومي، من هنا كان التركيز على التعامل الإيجابي مع الصّراع العربي الإسرائيلي والمفاوضات العربية الإسرائيلية القضية لذلك تعدّ القضية الفلسطينية مركزية على المستويين الشعبي و الرّسمي في تركيا².
بصفة عامة نجد أنّ الرأي التركي تجاه جوهر وأم القضايا العربية المجسدة في القضية الفلسطينية يستحوذ على الاهتمام وذلك على مستويين:

• المستوى الرّسمي:

لقد أولت تركيا اهتماما كبيرا بالقضية الفلسطينية ولقد أتاح التّصور الجغرافي الجديد لتركيا القيام بدور قوي في الشرق الأوسط حيث عبّر صانعو السياسة التركية في العديد من

¹ علي حسين باكير وآخرون، تركيا والقضية الفلسطينية في ظلّ تحولات الربيع العربي، (مركز الجزيرة للدراسات 2012)، د.ص.

² محمد نور الدين، نفس المرجع، ص ص 16، 17.

تصريحاتهم ومن ذلك وصف الرئيس رجب أردوغان اغتيال الشيخ أحمد ياسين عام 2004، ووصف وقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين في مخيم اللاجئين.

كمثال على اهتمام تركيا بقضية فلسطين فقد أنشأ المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاقتصادي بين تركيا وفلسطين مع إنشاء فرع الوكالة التركية للتعاون والتنمية في الضفة الغربية، كما قام رئيس الوزراء التركي بجولة واسعة للعمل على تطوير موقف عربي تركي مشترك من الحرب للمشاركة في المفاوضات بين الوسيط المصري من ناحية، و حركة حماس والدول العربية من ناحية أخرى إضافة إلى ما سبق التحقت تركيا بمؤتمر قمة الدوحة العاجل لحثّ الحرب على غزّة و استقبلت عدد من الجرحى الفلسطينيين في مستشفيات العاصمة¹.

قد أثار أردوغان قطاع واسع من المجتمعات العربية و ردود فعل إسرائيلية معاكسة عندما وجّه انتقادات حادة للسياسة الإسرائيلية في الملتقى الاقتصادي العالمي بدافون، والسحب من جلسة جمعهته بالرئيس الإسرائيلي شمعون يوم 20 جانفي 2009 عند عودته فجر اليوم التالي إلى مطار اسطنبول الدولي وجد أردوغان في استقباله عشرات الآلاف من مواطنيه مشيدين بموقفه في دافوس رافين شعارات التأييد للضقية الفلسطينية.

• المستوى الشعبي:

تعتبر القضية الفلسطينية حساسة بالنسبة لشرائح كبيرة من المجتمع التركي وهي من بين القضايا القليلة التي حملت الناخبين الأتراك للضغط على السياسيين لاتخاذ موقف في السياسة الخارجية فقد أجرى في أكتوبر 200 أن 71 % من الشعب التركي لديهم مصلحة في الشؤون الفلسطينية 60 % طالبوا نيابة عن الشعب الفلسطيني بدور تركي أكثر فاعلية، كما ظهر استطلاع آخر للرأي أجري في نوفمبر 2003 يؤيدون تسليم القدس للحكم الفلسطيني، كما ظهر رأي آخر في نوفمبر 2003 شمل 2183 شخصا في اتحاد مختلفة من تركيا لتقييم موافق

¹ - صدام أحمد حجاجة، مرجع سابق، ص ص 106، 107.

الشعب تجاه فلسطين وظهر تأييد غالبية الشعب التركي للكفاح الفلسطيني في مواجهة إسرائيل¹.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات التركية العربية في عهد حزب العدالة والتنمية

المطلب الأول: تحديات وعوائق العلاقات التركية العربية

وجد العالم العربي عندما بدأت ما تسمى بثورات الربيع العربي قبل أن تتحوّل إلى صقيع دموي نفسه أمام تركيا تنتهج سياسة مغادرة لنظرية صفر المشكلات و مبادئ حسن الجوار وعدم التّدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتنتهج بدلا منها سياسة تقوم على:

- دعم جماعات الإسلام السياسي وتحديدًا حركات الإخوان المسلمين والسعي إلى إيصالها للسلطة و ربط السلطات الجديدة في هذه الدول بالسياسة الإقليمية التركية على اعتبار أنّ تركيا قائدة للعالم الإسلامي، وقد أدّى هذا الأمر إلى الصدام مع الأنظمة التي عملت أنقرة في السابق على تحسين العلاقات معها بكلّ الوسائل كما كان الأمر في ليبيا و سورية².

- الترويج المباشر للنموذج التركي كنموذج الاقتداء به بوصفه حقق المعادلة الصعبة المتمثلة بالتوفيق بين الإسلام السياسي و العلمانية، كما كان الحال في تركيا، و على الرغم من ذلك فإنّ "أردوغان" و "أوغلو" حرصا في كلّ مناسبة على التّسويق للنموذج التركي، وهو ما أثار حفيظة العديد من الدّول العربية والحذر منه بوصفه يحمل مشروعا إيديولوجيا إقليميا.

- هذه السياسة التي اقتضت من تركيا الانقلاب على سياستها القائمة على صفر المشكلات وبرزت تركيا انقلابيا هذا بدعم الثورات والاحتجاجات المطالبة بالحرية والديمقراطية على أساس أنّ كلّ ذلك سيحقق علاقة أفضل لتركيا مع العالم العربي اقتصادا وسياسة ومجتمعاً، فضلا عن تحقيق الاستقرار الإقليمي، لكن التّورط التركي في الأزمة السورية على الأرض

¹ - عوني فارس، تركيا و القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة، أبريل 2017، د. ص.

² - رانية محمد طاهر، مرجع سابق، ص 191.

وجعل الاراضي التركية ممرا و مقرا للمجموعات المسلحة التي تأتي إلى سورية والعراق لتقاتل باسم الجهاد في حين تقوم بارتكاب المجازر ضدّ الجميع، كل ذلك أفقد الدّعوة التّركية مصداقيتها و برزت دورها كدولة داعمة للغرهاب و بشهادة حلفائها¹.

- في الممارسة السياسية اتّبعَت تركيا سياسة مختلفة تجاه الدول العربية، تراوحت بين الدخّل المباشر كما هو الحال في ليبيا بعد تدخّل حلف الناتو في الحرب ضدّ نظام معمر القذافي، وبين الحذر تجاه دول الخليج كما هو الحال في البحرين، وبين التّورط المباشر في سورية و بدرجة أقل في العلاقات الاقتصادية مع هذه الدّول ربطا بالأهداف السياسية إزاء كلّ دولة أو حدث و في المقابل العالم العربي الذي رحّب بالاندفاع التّركي تجاهه وجد نفسه أمام تركيا تتحوّل من ممارسة سياسة صفر المشكلات إلى انتهاج سياسة تقوم على البعد إيديولوجي و التّدخل في شؤونه الدّاخلية و قد ظهر هذا الأمر جليا فيمصر من خلال رفض الحكومة التّركية ثورة الثلاثين من جويلية و التّمسك بدعم الأخوان المسلمين تحت عنوان دعم الشرعية في مواجهة الانقلاب العسكري².

في الواقع إذا كان العالم العربي بقي في مرحلة ما قبل حكم حزب العدالة و التنمية ينتهج السلبية و بشكل أدق عدم المبادرة تجاه تركيا الطامحة إلى العضوية الأوروبية. كما أنّ السياسة التّركية باتت تعاني من معضلات كبيرة تجاه العالم العربي ذلك لأسباب كثيرة لعلّ أهمها:

- إنّ مسار الأزمة السورية لا يسرّ وفق رغبات السياسة التّركية خاصة في ظلّ اختلاف الأجندة الأميركيّة التّركية في قضية الحرب ضدّ داعش والرفض الروسي الإيراني المطلق للخيار العسكري ضدّ سورية، وهو ما أجبر الغرب على اعتماد الحل السياسي للأزمة بعد

¹ - خروشيد دلي "أيّ مستقبل للعلاقات العربية التّركية في ظلّ أردوغان"، مجلة الوحدة الإسلامية، ع 157، (كانون الثاني 2015)، د.ص.

² - عمر الخضرمي، العلاقات العربية التّركية، تاريخها، واقعها و نظرة فس مستقبلها، (عمان: دار النشر و التوزيع، ط 1، 2010)، ص ص 510،511.

أن أوحى مرارا باللجوء إلى الخيار العسكري، وقد راهنت تركيا على هذا الخيار لإسقاط النظام السوري والمجيء بقوى قريبة منها إلى سدة الحكم بعد أن تحوّلت إلى مقرّ للمعارضة السياسية والعسكرية السورية¹.

– إنّ وجود "رجب أردوغان" في سدة الرئاسة سيزيد من دوره الشخصي في رسم السياسة الخارجية التركية، و إذ ما تم الانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي كما هو مقرر بعد الانتخابات البرلمانية المقررة في جوان المقبل، فإنّ دور "أردوغان" سيبقى مطلقا في رسم السياسة الخارجية التركية وهو دور من شأنه زيادة مستوى التوتر في العلاقات مع العالم العربي ولاسيما أنّ أردوغان يصرّ القول مرارا أنّه لن يعترف بحكم رئيس عبد الفتاح السبسي بعد أن تحوّل الأمر إلى نوع من العداء الشخصي حيث لا يتوقف أردوغان عن وصفه بالطاغية و كذلك الأمر بالنسبة لموقفه من الرئيس السوري بشار الأسد، فضلا عن استخدام أردوغان في خطابه و مواقفه السياسية البعد الإيديولوجي بقوة وطريقة تسعر من الحرب الصائفة بل ومن الانقسام حتى داخل المجتمع التركي نفسه حيث لا يتوقف عن وصف زعيم حزب الشعب المعارض كما كليجدار أوغلو بالعاوي.

– إن الموقف التركي العدائي من حكم الرئيس السبسي بدأ ينعكس سلبا على علاقات تركيا مع دول الخليج ولاسيما السعودية والإمارات خصوصا بعد أن تحوّلت تركيا إلى ملجأ للمعارضة المصرية وتأسيس المجلس الثوري المصري في اسطنبول في الثامن من أوت 2014، و هكذا فإنّ الملف المصري رشح إلى طانّ الفتور في العلاقات الخليجية التركية إلى أزمة سياسية خاصة إذا وصل أردوغان التصعيد ضدّ السبسي وتحسنت العلاقات القطرية المصرية بعد المصالحة الخليجية في قمة الدوحة لدول مجلس التعاون الخليجي.

– إنّ العلاقات الاقتصادية التركية مع العالم العربي معرّضة لتراجع كبير بسبب هذه الخلافات وهي سجّلت تراجعا كبيرا على مستوى مؤشرات التجارة، إذ تقدّر الخسائر التركية الاقتصادية

¹ - خورشيد دلي، مرجع سابق، د.ص.

من توتر علاقات تركيا بالعالم العربي بنحو ثلاثين مليار دولار وعلى الرغم من محاولة تركيا استعادة هذه الخسائر من خلال زيادة وتيرة علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا، إلا أن الخسائر التركية مرشحة للمزيد في الفترة المقبلة بسبب قرار حصر وقف الخطط الملاحي للتجارة التركية عبر الموانئ المصرية بعد أن جمّدت التعاون بين بورصتي القاهرة واسطنبول، وحدثت من سفر المصريين إلى تركيا و من شأن هذه القرارات إلحاق خسائر مضاعفة بالاقتصاد التركي ولاسيما في إفريقيا التي تشكل مصر جسرا للمنتجات التركية إليها كما هو حال سورية التي كانت جسرا لهذه المنتجات إلى دول الخليج، فيما تبدو الحكومة التركية عاجزة عن تعويض الخسائر الكبيرة التي تلحق بها وهو ما يعرض الاقتصاد التركي لخطر الانهيار في ظل مؤشرات الانكماش و التضخم و تراجع الاستثمار الخارجي والداخلي وفقدان الدولة التركية لقيمتها أمام الدولار العملة التي تعتمد عليها تركيا في ديونها¹.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للعلاقات التركية العربية

في ضوء كل ما تقدّم يمكن أن نحدّد مستقبل التّوجه التركي و الدور الإقليمي بثلاث مسارات و هي ما يلي:

• المسار التفائلي: تنامي الدور التركي:

يتوقف تحقيق تنامي هذا الدور على ما يلي:

- استمرار التأييد الشعبي لحكومة أردوغان في انتهاج السياسة الإقليمية.
- استئصال الإصلاحات الداخلية في إطار حلّ المشكلة الكردية سلميا و تحقيق النجاح بعد ذلك.
- تناغم السياسة الخارجية التركية مع السياسة الأمريكية العامة.

¹ - عمر الخضرمي، مرجع سابق، ص 512.

- الحاجة الأمريكية الغربية و العربية لدور تركي فاعل لموازنة الدور الإيراني السلبي.
- الارتكاز على تعدد العلاقات و عدم حصرها في محور الأمر الذي ينتج لتركيا مركزا مهمًا في الساحة الإقليمية¹.

• المسار التساؤمي: انكفاء الدور التركي

تتوقف عملية انكفاء الدور التركي على ما يلي:

- تراجع شعبية حزب العدالة و التنمية.
- حصول انقلاب عسكري من قبل المؤسسة العسكرية التركية، حيث وجّهت أصابع الاتهام إلى عدد من الضباط بالتآمر لاغتيال نائب الوزراء التركي (بولنت آرنتش) وهو ما استدعى مجلس الأمن القومي يبحث تورط الجيش بالتآمر ضدّ الحكومة وهذا يعني العودة إلى الوراء².
- إخفاق حكومة أردوغان في تحقيق المصالحة مع الأكراد وهذا يضع الحكومة أمام امتحان عسير مع المؤسسة العسكرية التي تريد القضاء على حزب العمال الكردستاني وعدم إعطاء الحقوق الكاملة للأكراد.
- ازدياد الصراع بين العلمانيين والاسلاميين إضافة إلى الانقسام العرقي بين الأتراك والأكراد وتفاقم التحديات الاقتصادية بالشكل الذي يؤثر سلبا في أيّ دور إقليمي.
- فشل تركيا في تقديم نفسها بدور الجسر للتفاهم بين الشرق و الغرب.
- تساؤل الأهمية الاستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة³.

¹- أحمد الشلقامي، الدور الإقليمي التركي في ظلّ الثورات الربيع العربي، (ترك برس، 19 سبتمبر 2014).

²- د. عصام فاعور ملكاوي، تركيا و الخيارات الإستراتيجية المتاحة، (الخرطوم: جامعة نايف، 2013)، ص ص 38-40.

³- أحمد الشلقامي، مرجع سابق، د.ص.

المسار الاستمراري: محدودية الدور التركي:

يركز هذا المسار على افتراض مفاده أنّ الدّول التّركي سيكون ثانويا أو محدودا لعدم قدرة تركيا على القيام بدور فاعل في القضايا الكبرى، ولاسيما قضية الصراع العربي الاسرائيلي، وأنّ هناك لاعبين إقليميين منافسين لتركيا في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى تركيز تركيا نحو مناطق أخرى، مثل البلقان و قبرص والقوقاز لها أهمية أكبر من المشرق الأوسط لدى أنقرة¹.

و تستند محدودية الدور التركي على ما يلي:

- عدم قدرة من سيخلف اردوغان في رئاسة الحكومة الحصول على قاعدة شعبية كبيرة تمكن تركيا من أداء دورها الإقليمي الفاعل.
- تحديد الدّو الإقليمي التركي من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة فهي تعتمد على تركيا بشكل كبير في آسيا الوسطى و الأمريكيون الآن يتحدثون عن (آسيا الوسطى الكبرى) فيما يغيب الشرق الأوسط الكبير أو الجديد وبالتالي ستشكل تركيا منصة الانطلاق إلى تحقيق ذلك وتكون بمثابة الركيزة الاستراتيجية الرئيسية تجاه آسيا الوسطى.
- فشل المحاولات التركية في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيكون عائقا أمام بروز أيّ دور إقليمي تركي².
- ازدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران ومصر والسعودية سيحدّ من فاعلية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.
- عدم قدرة تركيا على تحقيق الموازنة في علاقاتها بين إسرائيل.
- تعاطفها مع الحركات الإسلامية، حركة حماس يفقدها خاصية التوازن بين المعتدلين والمتشدّدين في المنطقة إذ وقفها على سافة متساوية منها يجعلها في موقع موازن على نحو يدعّم دورها الإقليمي.

¹ عبد المجيد وحيد، الدور الإقليمي التركي و عقبات الطريق، صحيفة الاتحاد، (العدد 12365) في 2009/05/14.

² عبد المجيد وحيد، المرجع نفسه، د.ص.

- إنّ الانفتاح التركي على سورية وتطوير علاقاتها معها ينعكس سلباً على أدائها ودور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل و سوريا.
- عدم قدرة تركيا على الإمساك بورقة العراق التي تعدّ من أهم الأوراق التي تحتفظ بها إيران حالياً، وتسعى إلى استخدامها بعدم نفوذها الإقليمي والنزاع اعتراف أمريكي بهذا النفوذ، وليس من مصلحة تركيا ترك هذه الورقة بيد إيران، وإذا لم تراجع تركيا حساباتها الضيقة وغير الدقيقة على هذا الصعيد فإنّ هذه العقدة الكردية ستظلّ عقبة أمام دورها الإقليمي لا محالة¹.

من خلال فصلنا هذا نستنتج أنّ تركيا حاولت تعزيز علاقاتها مع المنطقة العربية خاصة بعد الثورات العربية من خلال سعي تركيا مساندة الشعوب العربية إلا أنّ الدافع الحقيقي لتركيا هو بثّ مصالحها في المنطقة العربية خاصة دول الخليج العربي وتنامي الدول الإقليمي التركي.

¹ - علي جلال معوض، الارتباك، تحليل أولي للدور التركي في ظلّ الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 185، (2011)، ص 68.

قائمة

من كلّ ما سبق نستنتج أنّ السياسة الخارجية التركية عرفت تحولات جذرية، و هذا بعد رفض الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا إلى عضويتها باعتبارها ليست دولة غربية خاصة في المجال الثقافي (الهوية والدين) ونظرا للأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها سمح لها بالانفتاح و الخروج من سياسة العزلة ورسم سياسة خارجية جديدة تسعى بها إلى حماية مصالحها الخارجية والداخلية و التّوجه نحو الإقليمية وخصوصا العربية التي كانت تحدّ الامبراطورية سابقا وهذا ما استدعى إحياء الحدّ الثقافي التاريخي لهذه الحضارة، ما دفعها لعب دور أساسي يتناسب مع موقعها الجيوستراتيجي و قوتها الاقتصادية و ثقلها السياسي والدبلوماسي و ثروتها الثقافية و تماسكها الاجتماعي للعب دور محوري و مركزي مستقلا نسبيا عن القوى العظمى في المنطقة.

لقد بدأ الانفتاح التركي الجديد على المنطقة العربية بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم تحت قيادة "عبد الله غول" و "أحمد دواد أغلو" ورئيس الوزراء "طيب رجب أردوغان"، رسمت سياسة جديدة ما يسمى بتعدد الأبعاد وتصفير المشكلات مع دول الجوار، وظهر ذلك من خلال تنديد بالظلم الواقع على الفلسطينيين ورفض في نهاية المطاف السماح للقوات الأمريكية بعبور الأراضي التركية لغزو العراق عام 2003، وعمل على منع ويلات العقوبات الغربية التي بدأ أنّها تستهدف معاينة شعوب الشرق الأوسط أكثر من الأنظمة المتشددة، كما عارضت تركيا بقوة التّدخل العسكري الأطلسي بغطاء عربي رسمي ودولي في ليبيا انطلاقا من أنّه يمكن أن تتم عملية إسقاط الاستبداد المحلي فتحرر الإرادة الشعبية في ليبيا داخليا، ولكن قد يؤدي إلى مواجهة استبداد الهيمنة الدولية بل يفتح أمامها أبوابا جديدة تؤثر على نتائج الثورات العربية بشكل سلبي، بما يشمل تونس و مصر تخصيصا ويشمل تأثيرها بدأ فيهما باتجاه مغرب المنطقة العربية ومشرقها.

الجدير بالذكر أنّ تركيا بادرت إلى تطوير دبلوماسية عامة قوية مبنية على جاذبية نموذجها القائم على الحصيلة بين الإسلام والديمقراطية والعلمنة والتّطور الاقتصادي حرصت

على عدم التّدخل في الشؤون الداخليّة للبلدان العربيّة الشريكة وأن تتبّع سياسة واقعيّة قوامها المصالح المشتركة.

على الرغم من تصاعد الدّور الإقليمي لتركيا منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى سدة الحكم إلّا أنّ الدّور التركي في أعقاب الثورة العربيّة فرضت مواقف عديدة خاصة الثورة الليبية والثورة السوريّة الذي ساهم التموضع الجيوسياسي المتموّج في العالم العربي في ملأ الفراغ الذي استغلته تركيا سابقا كفتعل جيواستراتيجي يحضى بقبول شعبي لانتهاج دور فاعل في المنطقة.

ساهمت تركيا إلى رسم اتجاهات جديدة بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم خاصة تجاه العالم العربي من خلال تفسير المشكلات الجوارية و إقامة علاقات دبلوماسية جديدة بعدما كانت في حالات توتريّة، إلّا أنّ تركيا تهدف إلى حماية مصالحها الداخليّة و الخارجيّة والسّعي إلى استرجاع مكانتها في المنطقة الغربيّة من خلال فرض التجربة الديمقراطيّة و حماية حقوق الإنسان التي تعدّ من المبادئ الأساسيّة في الاتّحاد الأوروبي، وضمان قوتها الاقتصاديّة في الخليج العربي، وتعزيز المصالح الأمنيّة و بناء تحالفات استراتيجيّة جديدة مع الأنظمة الجديدة التي ظهرت بعد أحداث 2011 أيّ الثورات العربيّة.

إنّ السياسة الخارجيّة التركيّة تسير وفق توازنات دقيقة ومحسوبة تضمن لها نجاح سياستها الخارجيّة ممّا يخدم أهدافها و مصالحها القوميّة و في نفس الوقت العمل على إعادة تموضع تركيا في إطار جغرافي أوسع في العالمين العربي و الإسلامي ومما يخدم المصالح الاقتصاديّة، السياسيّة، الأمنيّة على المديين البعيد والقريب.

قائمة المراجع

أولاً- الكتب

1. إبراهيم خليل الغلاف وآخرون، تركيا صراع الهوية، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، الإمارات، 2006.
2. أحمد عبد العزيز محمود، تركيا في القرن العشرين، المكتبة الجامعي الجديد، الإسكندرية، 2011.
3. أرس بولنت وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، ط1، مركز الدراسات شرق الاوسط، عمان، 2012.
4. أمين أحمد وآخرون، العلاقات العربية التركية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
5. الحضرمي عمر، العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها، ونظرة في مستقبلها، ط1 دار النشر والتوزيع، 2010.
6. دواء زكي يونس الطويل، الإقتصاد والأبعاد المستقبلية للعلاقات الواقعية التركية، دار زهر للنشر والتوزيع، 2013.
7. سلمان داود سلوم العزوي، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية، شارع الجامعة الأردنية، عمان، 2014.
8. عابد الكلي نصر الدين، العرب والتراث بين تركيا وإسرائيل، دار الأفق الجديدة، بيروت، 1997.
9. عبد الوهاب الكياني، الموسوعة السياسية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
10. عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، جامعة نايف، السودان الخرطوم، 2013.
11. علي حسين باكر وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، دار الأفق الجديدة، بيروت، 2010.
12. علي حسين باكير، عدنان أبو عام، تركيا والقضية الفلسطينية في ظل التحولات الربيع العربي، مركز الدراسات، 2012.

13. محمد زاهد جول، التجربة النهضوية، مركز للدراسات والبحوث، بيروت، 2013.
14. محمد زاهد جول، الحكومة التركية الجديدة وقضايا السياسة الخارجية، دراسات السياسة والإستراتيجية، مصر، 2016.
15. محمد صادق اسماعيل، التجربة التركية من أتاتوك إلى أردوقان، ط2، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
16. محمد عبد الرحمان خلف، تركيا ومشاريع الشرق الاوسط بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، 1991.
17. محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
18. محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998.
19. محمد نور دين، دوائر تركيا الثلاث، مركز شؤون الشرق الأوسط، بيروت، 1992.
20. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.
21. هلال رضا، تركيا من أتاتورك إلى اريكان بين الصراع بين المواسنة العسكرية والإسلام والديني، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999.

ثانيا - المذكرات الجامعية:

1. العطري ميلود، السياسة الخارجية الأمريكية، تجاه أمريكا اللاتينية، في فترة الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008.
2. بوعلي صوفيا، ووخاء طوالية، الدور الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015، مذكرة ماستير، دراسة إستراتيجية، 2015-2016.
3. حواحي سمية، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

4. شاطري كاهنة، علاقة تركيا كقوة اقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط (دراسة المحددات والافاق والأهداف)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر، بسكرة، 2011.
5. هبة عادل يعقوب ادكيدك، السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي والاتحاد الاوروبي، كلية دراسات العليا، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، فلسطين-بيرزيت، 2011.
6. هدم أحمد سليمان الحجاجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية العثمانية الجديدة، العلاقات العربية التركية 2002-2010، مذكرة الماجستير، كلية الأدب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
7. ياسين أحمد القطاونة، الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية 1991-2008، رسالة لنيل الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، 2009.

ثالثا - مجالات:

1. أحمد دواو أغلو، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقعها السياسي الإقليمي، مجلة Centres for stratégie research، العدد 3، أبريل 2012.
2. بوين اندرو، الطريق إلى أنقرة، " المجموعة السعودية للابحاث والتسويق "، ع، 1569، 2012.
3. خور شيد دلي، " أي مستقبل للعلاقات التركية العربية في ظل أردوغان "، " الوحدة الإسلامية "، ع، 157، 2015.
4. راتية محمد طاهري، الدور الإقليمي التركي في ظل الثورات الربيع العربي، " رواية تركيا "، م، ع4، 2014.
5. زير خلق الله، قراءة في العلاقات التونسية التركية من زوايا مختلفة (ترك، برسي)، ب.د.ع، 2014.

6. سعيد السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، سكيكدة، الجزائر، العدد 10، 2014.
7. الشلقامي أحمد، " الدور الإقليمي التركي في ظل الثورات الربيع العربي، " ترك برس "، سبتمبر 2014.
8. صبري ساري، تركيا والشرق الاوسط في التسعينات، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 31، 1997.
9. عبد المجيد وحيد، الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق، "صحيفة الاتحاد"، ع، 12365، ماي 2009.
10. عفيفي جمال، القوة العسكرية التركية في ظل الدور الإقليمي الحديثة، مجلة الإهرام: مصر، مؤسسة الأهرام الإعلامية، 2010.
11. علي جلال معوض، " الإرتباط: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية "، مجلة السياسة الدولية، ع 185، 2011.
12. يلحار أرتونان، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، م1، منشورات مؤسسة فيصل، إسطنبول، 2008.
13. IBRIIM dalmis, a quick glance at the history of election in turkey, INSITE TURKY, SPRING 4,2014.

رابعاً - تقارير:

1. دراسة عن العلاقات الإقتصادية التجارية بين الجمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا خلال الفترة من 2003 إلى النصف الأول من 2008.
2. عماد الظميري، تقرير تركيا والشرق الأوسط، مركز القدسي للدراسات السياسية، 2002.
3. عوني فارس، تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة، 2017.

خامساً - ملتقيات:

1. ملتقى الراوي المستقبلية العربية والشركات الدولية، المنعقد بمدينة الخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الإستراتيجية، بجامعة نايف للعلوم المهنية والرابطة العربية لدراسات المستقبلية لإتحاد مجالس البحث العلمي العربي، السودان، الخرطوم، 43، فيفري، 2012.

سادساً - مواقع إلكترونية:

1. أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، على الموقع: <http://ocw.kfupm.edu.user-5665432.05BE23htm> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/02/14.
2. الحزب الحاكم في تركيا يصطدم بتحديات الداخل في الانتخابات البرلمانية، مجلة الديمقراطية، في: <http://www.com>، في 2017/05/15.
3. تركيا وحلف الناتو من يستخدم الأثر لتحقيق أهدافه، على الرابط في: <http://www.Aljamal.com> بتاريخ 24 ماي 2017.

الفهرس

01	مقدمة.....
09	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية التركية
10	المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية.....
10	المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....
13	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية.....
15	المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.....
17	المبحث الثاني: النظام السياسي التركي وتأثيره على الساحة الخارجية.....
17	المطلب الأول: تأسيس النظام التركي الجديد (المراحل).....
24	المطلب الثاني: الموقع الجيوستراتيجي لتركيا.....
39	المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الخارجية التركية.....
	الفصل الثاني: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية
41	المبحث الأول: حزب العدالة والتنمية.....
42	المطلب الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية.....
46	المطلب الثاني: المشاريع الإصلاحية لحزب العدالة والتنمية.....
05	المطلب الثالث: مواقف وتحديات حزب العدالة والتنمية.....
52	المبحث الثاني: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية.....
53	المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة.....
54	المطلب الثاني: العوامل والمتغيرات التي أثرت على الدول التركية في الوطن العربي.....
59	المطلب الثالث: معالم السياسة الخارجية التركية.....

61	الفصل الثالث: تركيا وقضايا الوطن العربي.....
61	المبحث الأول: تركيا وجوارها العربي.....
62	المطلب الأول: العلاقات العربية التركية قبل وبعد 2002.....
70	المطلب الثاني: دوافع التحرك التركي الجديد تجاه العالم العربي.....
73	المطلب الثالث: الدور التركي تجاه القضايا العربية.....
78	المبحث الثاني: مستقبل العلاقات التركية العربية في عهد حزب العدالة والتنمية.....
79	المطلب الأول: تحديات وعوائق العلاقات التركية العربية.....
81	المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للعلاقات التركية العربية.....
85	خاتمة.....
87	قائمة المراجع.....
91	قائمة المحتويات.....

ملخص

ملخص:

عرفت السياسة الخارجية التركية تحوّلًا أساسيًا عقب وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 بتركيا من خلال ما عرّف بسياسة تعدد البعد هندسها ووضع معالمها وزير الخارجية السابق أحمد دواء أغلو، تتمحور حول سياسة خارجية متعددة الأبعاد، تصفير المشكلات مع دول الجوار، تطوّر دبلوماسي معتبر، الهدف منها إعادة صياغة دور تركيا في المنطقة باعتبارها دولة محورية، مركزية فاعلة إقليميا ودوليا من خلال مما تمتلكه من مصادر للقوة الرخوة، القوة الدبلوماسية والاقتصادية وقد انعكست هذه السياسة إيجابا مع العالم العربي عموما من خلال عملية الانفتاح والتعاون خاصة إقامة علاقات مع حصر الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين، تونس، وحاليا مع قطر ودول المغرب العربي.

Abstract :

Turkey's foreign policy was a major change following the arrival of the Justice and Development Party (AKP) in 2002 in Turkey through the multi-dimensional policy of the former foreign minister, Ahmed Duaağlu, which focused on a multi-dimensional foreign policy, The objective of which is to redefine the role of Turkey in the region as a pivotal, central regional and international actor through its soft power, diplomatic and economic power. This policy has been positively reflected with the Arab world in general through the process of openness and cooperation Taller relations with the inventory of Jordan, Lebanon, Syria, Palestine, Tunisia, and is currently with Qatar and the Arab Maghreb countries.